مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٦٨٨

الاثنين، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غالوزو دو فيلبان	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيفانوف
	إسبانيا	السيدة بالاسيو فاليليرسوندي
	ألمانيا	السيد فيشر
	أنغولا	السيد ميراندا
	باكستان	السيد قاصوري
	بلغاريا	السيد باسي
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد تانغ جياشوان
	غينيا	السيد فال
	الكاميرون	السيد نغوبيو
	المكسيك	السيد دربيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد سترو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باول

جدول الأعمال

جلسة مجلس الأمن الرفيعة المستوى: مكافحة الإرهاب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-21523 (A)
0321523

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

جلسة مجلس الأمن الرفيعة المستوى: مكافحة الإرهاب

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/60، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وكما تؤكد الأنباء العالمية لسوء الطالع، لا يمكن القضاء على تهديد الإرهاب، نظرا لطابعه المتعدد الأوجه والعالمي، إلا إذا استمر المجتمع الدولي بأسره في التعبئة بنشاط وبطريقة دائمة لمكافحة هذا البلاء. وللأمم المتحدة دور محوري تضطلع به من أجل ضمان هذه التعبئة. ومن الأساسي إذاً أن توليها مساندتنا التامة، لذلك قامت فرنسا، التي تشغل رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير، بمبادرة عقد هذه الجلسة للمجلس على المستوى الوزاري. وأشكركم، زملائي الأعضاء، على مشاركتكم.

ولا بد أن يتمثل هدفنا في الحفاظ على تعبئة الجميع لمناهضة الإرهاب وتعزيز هذه التعبئة. ويجب علينا أيضا أن نعطي زخما جديدا لمكافحة هذا البلاء، كما لا بد أن تسهم مناقشتنا اليوم في ذلك، إذ ينبغي أن تهيئ لنا فرصة للتفكير في اتخاذ إجراءات جديدة قد تكون ضرورية لتحقيق ذلك الهدف.

وأود أن أذكِّر المشاركين بأنه، حسبما هو متفق عليه، سنقصر طول بياناتنا على مدة أقصاها خمس إلى سبع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): تظهر جلسة اليوم لمجلس الأمن تصميم المجتمع الدولي الثابت على التصدي لبلاء الإرهاب. إن وجودكم هنا على المستوى الوزاري هو دلالة على الأهمية التي يوليها العالم للتصدي بفعالية لهذا التهديد العالمي.

إن الإرهاب خطر يقتضي تصديا عالميا. ومنذ الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على مدينتي نيويورك وواشنطن، يركِّز العالم اهتماما لم يسبق له مثيل على الإرهاب وعلى وسائل مناهضته والخسارة المأسوية في الأرواح في الهجمات الإرهابية كتلك التي حصلت في موسكو وبالي وومومباسا لتذكرة مأساوية بأن النجاح في مناهضة هذا التهديد لا يزال بعيد المنال. ورغم الاهتمام المعزز والعمل الأكثر اتساقا، ستتطلب مشكلة الإرهاب عملا مستمرا وطويل الأمد إذا أريد التصدي لها بنجاح.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور متزايد في ثني الراغبين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية بوضع قواعد دولية فعالة وبإصدار رسالة واضحة بشأن عدم مقبولية أعمال العنف التي تستهدف المدنيين.

ولا بد من أن تفعل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لحرمان الإرهابيين من فرصة ارتكاب جرائمهم المروعة. وستستمر لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب في الاضطلاع بدور رئيسي في هذا المجال، كما تستمر جهودنا المشتركة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل.

وهناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لكفالة إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات الرئيسية المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل والتحقق منها وتنفيذها الكامل، وتشديد عمليات المراقبة الوطنية على تصدير المواد المطلوبة لإنتاجها، وتجريم

اقتناء تلك الأسلحة أو استخدامها من قبل جماعات من غير الدول.

ونظرا لمسؤولية لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب عن كفالة تنفيذ الاتفاقيات والمعايير الدولية لمناهضة الإرهاب، ستظل اللجنة في لب الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأخيرا، سيكون من الضروري استمرار التعاون الدولي الواسع عن طريق الترابط الواضح بين عمل شتى المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في هذا الجهد. وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب بمبادرة لجنة مكافحة الإرهاب لعقد اجتماع مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في أوائل آذار/مارس هذه السنة وإنني واثق بأن ذلك الاجتماع سيشكل خطوة هامة نحو تحقيق هدف إقامة تعاون دولي مستمر في مكافحة الإرهاب. وإنني أقترح أيضا أن تكون مكافحة الإرهاب بندا رئيسيا في جدول الأعمال في الاجتماع الذي سأعقده مع المنظمات الإقليمية في وقت لاحق من هذه السنة.

إننا نواجه تهديدا خطيرا ومتناميا من الإرهاب الدولي. فالإرهاب بلاء عالمي له تأثيرات عالمية؛ ونهجه هو القتل والتشويه، لكن نتائجه تؤثر على كل جانب من عمل الأمم المتحدة - من التنمية إلى السلام وإلى حقوق الإنسان وحكم القانون.

وللأمم المتحدة دور لا غنى عنه تضطلع به في توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يمكن أن تتجلى فيه الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. ولكن يجب ألا تغيب عن نظرنا أبدا حقيقة أن أي تضحية بالحرية أو بحكم القانون داخل الدول - أو أي إثارة لتوترات جديدة بين الدول باسم مكافحة الإرهاب - ستمنح الإرهابيين نصرا لا يمكن أن يحققه أي عمل إرهابي يرتكبونه بأنفسهم.

وحتى بينما يثني الكثيرون على النحو الصحيح بوحدة وعزيمة المجتمع الدولي في هذا النضال الهام، يجري طرح أسئلة هامة وملحّة عما يمكن أن يسمى ”بالضرر الجانبي“ للحرب ضد الإرهاب: ضرر يلحق بترجيح البراءة، وبحقوق الإنسان القيِّمة، وبحكم القانون، وبجوهر نسيج الحكم الديمقراطي.

ومحليا، الخطر هو أننا في السعي لإحلال الأمن، سننتهي إلى التضحية بالحريات الجوهرية ومن ثم إلى إضعاف أمننا المشترك، وليس تعزيزه، ولذلك إلى تآكل آلية الحكم الديمقراطي من الداخل. وسواء كانت المسألة تعني بمعاملة الأقليات هنا في الغرب، أو بحقوق المهاجرين، أو بملتمسي اللجوء، أو بترجيح البراءة، أو بالحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية، لا بد للمواطنين ذوي التفكير العميق من توخي اليقظة لضمان ألا توصم جماعات بأسرها في مجتمعنا وصما جماعيا وتعاقبهم على سلوك مقيت قامت به قلة منهم.

وعالميا، نرى أيضا استخداما متزايدا للفظة - الإرهاب - بغية إضفاء صفة الشيطان على المعارضين السياسيين، وخنق حرية التعبير والصحافة، وسحب الصفة الشرعية عن المظالم السياسية المشروعة. ونرى حالات كثيرة جدا حيث تستخدم دول تعيش حالة توتر مع جيرانها مكافحة الإرهاب بصورة انتهازية للتهديد باتخاذ إجراءات عسكرية جديدة بشأن نزاعات مستمرة لفترات طويلة أو تبرير هذه الإجراءات.

وبالمثل، نجد دول تحارب أشكالا متنوعة من الاضطرابات أو العصيان أن من المغري التخلي عن عملية التفاوض السياسية، البطيئة والصعبة ولكنها الضرورية في بعض الأحيان من أجل خيار العمل العسكري السهل بصورة مضلله.

ومثلما يجب ألا يوجد عذر للإرهاب أبدا، يجب أيضا عدم تجاهل المظالم الحقيقية على الإطلاق. وحقيقة أن الإرهاب يلطخ قضية من القضايا عندما يرتكب قلة من الرجال الأشرار الجرائم بإسمها. لكن ذلك لا يقلل من معالجة القضية بإلحاح، والسماع للتظلم وتصحيح الخطأ. وبغير ذلك، نخاطر بخسارة التنافس على أفئدة وأذهان الكثيرين من البشر.

ويجب علينا أن نتصدى بكل تصميم للمنازعات السياسية وللصراعات الطويلة التي تشكِّل أساس الإرهاب وتؤججه وتوفر له الدعم – وأن نعمل على حلها بالفعل. ولا نكون بذلك نكافئ الإرهاب أو مرتكبيه؛ بل نكون نعمل على تقليل قدرهم على العثور على ملاذ أو مجندين في أية قضية أو أي بلد.

ويجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، في سياق الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة الإرهاب، ألا يفوهما النظر إلى جدول الأعمال الدولي الأوسع. وعلى الرغم من أن هناك حاجة ملحة لمنع أعمال الإرهاب، فإن الحاجة للسعي من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ليست أقل إلحاحا. وبقدر ما تنجح المنظمة في مكافحة الفقر والظلم والمعاناة والحرب، فإن من المرجح كذلك أن تساعد على منع الظروف التي تعطي المبرر لمرتكبي الأعمال الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أعطي الكلمة الآن للسفير جيرمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، للإدلاء ببيان بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

السير جيرمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): توصل عدد من وفود مجلس الأمن في العام الماضي إلى رأي مفاده أن هناك حاجة إلى زيادة سرعة عمل مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. وبالرغم من التقدم الذي أحرزته لجنة مكافحة الإرهاب في رصد التنفيذ العملي للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذه، فإن تحقيق تقدم حقيقي على الأرض وفي كل مكان يستغرق أكثر من اللازم. فالتهديد حقيقي وشديد وهائل. ودرجة الإلحاح لاتقبل الجدل. وإنني بصفتي رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، أرحب بهذا الاجتماع الوزاري من أجل زيادة السرعة.

وهكذا، ما الذي حققته لجنة مكافحة الإرهاب مقابل الهدف المتمثل في كفالة قيام جميع الحكومات باتخاذ خطوات فعالة تكفل ألا يكون هناك أي دعم، سلبي أو إيجابي، للإرهاب في أي مكان؟ وفي ١٥ شهرا تلقت لجنة مكافحة الإرهاب أكثر من ٢٨٠ تقريرا من ١٧٨ دولة. وهذا يدل على أن الأغلبية الساحقة للحكومات في جميع أنحاء العالم قد بدأت في الاستجابة للتحدي المذكور في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لمنع الإرهاب وقمعه. وفي كل حالة من الحالات تقريبا، بدأت البرلمانات تفكر في قوانين جديدة أو في سنِّها. وقامت الحكومات باستعراض قوة مؤسساها لمكافحة الإرهاب، وسبق لها في بعض الحالات أن قامت بتعزيزها. إلا أنه لا يزال يتعين عمل المزيد قبل أن يكتشف الإرهابيون أن العقبات ضد الإرهاب قد وضعت في كل مكان. واعترافا مني بهذا، أود أن أعرض على المجلس اليوم آراء لجنة مكافحة الإرهاب بشأن ما يمكننا القيام به أكثر لتعزيز التنفيذ العالمي للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

أولا، يجب على سائر الدول أن تشرع في العمل لتحقيق هذا الهدف المشترك. ولا يزال هناك ثلاث عشرة دولة لم تقدم تقريرا إلى اللجنة. وهي متأخرة لما يزيد عن السنة. بل إن هناك دولتين لم تردا حتى على الهاتف؛ وهما

ليبريا وتيمور الشرقية – بالرغم من أنه ينبغي أن يُتاح للدول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة مزيد من الوقت. ونعلم أن دولا أخرى – تشاد وتوفالو وجزر مارشال وسان تومي وبرينسيبي وسوازيلند وسيراليون وسيشيل وغامبيا وغينيا الاستوائية وغينيا – بيساو وفانواتو – تعمل على وضع تقاريرها. ويتلقى ثلاث منها مساعدة خارجية تولت لجنة مكافحة الإرهاب تدبيرها. ونعلم أن هناك آخرين يعانون من صعوبات حقيقية. إلا أنه مهما تكن الأسباب الأساسية، فقد عجزت عن الوفاء بمسؤولياتها كأعضاء في الأمم المتحدة. ويحدد الإعلان الذي سيعتمد اليوم، ٣١ آذار/مارس موعدا نهائيا لتقديم التقارير. وستواصل لجنة مكافحة الإرهاب الاتصال بجميع هذه الدول، وتقدم لها كل ما تحتاج إليه من مساعدة أو مشورة لإنجاز التقارير المطلوبة منها. إلا أنه يجب أن يكون من الواضح بعد ٣١ آذار/مارس أن أية دولة لا تقدم تقريرها ستعتبر أنها لم تمتثل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ثانيا، يجب أن تفهم الدول ما تحتاج إلى عمله لتحسين تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأن تقوم به. وتقدم اللجنة، من خلال الرسائل السرية التي تبعث بها إلى الدول، المشورة والتوجيه بشأن كيفية سد الفراغ في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بالتركيز كأولوية أولى على التشريعات ومسألة تمويل الإرهاب. ويعتبر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) قرارا معقّدا، يتطلب من الدول جهدا هاما لتعزيز قوانينها ومؤسساتها للتغلب على التهديدات الحديثة للإرهاب. ويجب على الدول أن تتخذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك تنفيذ عملية ترمي إلى أن تصبح طرفا في الاتفاقيات والبروتوكولات الـ ١٢. وستلفت اللجنة انتباه المجلس إلى الصعوبات التي تواجهها، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الذي سيعتمد اليوم.

وتشيد اللجنة بالعدد الكبير من الدول التي بذلت جهدا جهيدا للوفاء بالتزاماتها. ونعلم أن المهمة ليست سهلة، وأن العديد من الدول يحتاج إلى عون. وتبدي اللجنة استعدادها لتقديم ما بوسعها من توجيه أو إرشاد بصورة مباشرة، وتشجع الدول على الاتصال بخبراء اللجنة بشأن أية مسألة تنشأ من رسائل اللجنة. ويعتبر الخبراء مصدرا من مصادر المعرفة الهائلة، وأود أن أشيد بهم لما قدموه من إسهام كبير حتى الآن. كما إن بوسع الدول أن تستخدم الدليل المتوفر على شبكة الإنترنت للمعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومصادر المساعدة، وهو أداة مصممة لكي تستخدمها الحكومات للحصول على المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات وبرامج المساعدة الممكنة. وسيواصل الخبراء تيسير تقديم المساعدة، بالاتصال مع الدول بشأن احتياجاتها من المساعدة، ومع من يحتمل تقديمهم للمساعدة بشأن الأولويات الراهنة، التي تمثل حاليا التشريع ومكافحة تمويل الإرهاب. إلا أن جميع الدول تتحمل مسؤولية لا تقتصر على تحسين قدرتها على مكافحة الإرهاب فحسب، وإنما أن تقوم، حيثما تستطيع، بمساعدة الدول الأخرى. ولن نتمكن من إلحاق الهزيمة بالخطر العالمي المتمثل في الإرهاب، إلا بالعمل معا. ويدعو الإعلان بحق جميع الدول إلى مساعدة بعضها بعضا. ولما يبذل بعد عمليا الجهد الكافي للشروع في المشاريع وتشغيلها.

وسيكون من اليسير على الدول فرادى تحقيق كل ذلك فيما لو عملت في إطار الجهد الجماعي لمنطقتها. وقامت لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها بإقامة صلات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي قامت أو التي تعتزم القيام بوضع برامج لمكافحة الإرهاب. ويجب على المنظمات الدولية أن تعمل مع الدول على وضع معايير في مجالات اختصاصها. وعلى المنظمات الإقليمية أن تتوصل إلى فهم للالتزامات الدولية للدول في مجال مكافحة الإرهاب،

وأن تساعد أعضاءها على الوفاء بهذه الالتزامات. وتضطلع المنظمات الدولية والإقليمية بدور رئيسي. وتتطلع لجنة مكافحة الإرهاب إلى مناقشة هذا الأمر مع المنظمات في الاجتماع الخاص الذي سيعقد يوم ٧ آذار/مارس، والشروع في اتخاذ الإجراءات المناسبة.

ولم تشرع لجنة مكافحة الإرهاب بعد في اتخاذ إجراء بشأن الفقرة ٤ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي تلاحظ الصلات الوثيقة بين الإرهاب الدولي وغيره من أشكال الجريمة المنظمة عبر الحدود. إلا أن ما يحدث، في مناطق العالم المعرّضة للإرهاب والجريمة المنظمة الدولية ينذر بالخطر. ويمكن أن يكون للهياكل التي تساعد اللجنة على إنشائها من أجل مكافحة الإرهاب قيمة وفعالية أوسع في تعزيز قدرة جميع الحكومات ضد الجريمة الدولية من سائر الأنواع. وقد يكون هنالك كذلك ميزات لعملنا كمجلس ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وآمل أن يطالب الوزراء بالتعجيل بالعمل على سائر نطاق هذه المسائل الأمنية الحيوية.

واسمحوا لي أن أختم كلامي بالإشادة بالعمل الذي يضطلع به أعضاء المجلس في لجنة مكافحة الإرهاب، ولنواب الرئيس، وللخبراء والأمانة العامة طوال عام ٢٠٠٢. ونحن نبدأ العام الجديد بخمسة أعضاء جدد وبمكتب جديد. وإني ونواب الرئيس – السفراء أغيلار سنسر ممثل المكسيك، وغسبار مارتان ممثل أنغولا، ولافروف ممثل الاتحاد الروسي، أتطلع إلى قيادة عمل لجنة مكافحة الإرهاب في الأشهر القادمة. وإني مصمم على أن أجعل الأشهر الثلاثة المتبقية لي في الرئاسة تدخل في الحساب، وأعتزم أن أترك للسفير أرياس ممثل أسبانيا لجنة تتحلى بشعور مستمر بالهدف والاتجاه والزخم. ولا يجوز أن يتوقع مجلس الأمن أقل من ذلك؛ ولا يمكن لعالم القانون والنظام أن يتحمل أقل من ذلك.

وآمل أن يجعل الوزراء وفودهم تتحمل المسؤولية عن تحقيق النتائج السليمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لنائب المستشار ووزير الخارجية في ألمانيا، صاحب المعالي السيد يوشكا فيشر.

السيد فيشر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ فرنسا التي تترأس المجلس على مبادرتها بعقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والسفير غرينستوك على تقريريهما.

المسألة التي نتناولها اليوم تتصدر الأولويات الدولية، لأن سيف داموقليس المتمثل في الإرهاب الدولي مسلط على رقابنا جميعا. فالإرهاب يقتل الأبرياء ويشكل جريمة. وهو يهدد السلام والأمن، ويهدد الديمقراطية والتنمية والحرية، ويزدري القانون الدولي والوطني ويهاجم حقوق الإنسان بوحشية. تلك هي الرسالة التي بعث بها إلينا جميعا الهجوم الإرهابي البشع الذي وقع يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وزيادة على ذلك أوضحت لنا الهجمات في جربة وبالي، وفي موسكو وممباسا أن ذلك الخطر لم يبرح مكانه.

وليس لدى أي بلد استعداد لأن يعيش في ظل هذا التهديد. ويجب علينا لذلك أن نضم قواتنا من أجل مواجهة ذلك التحدي الوحشي بتصميم وتعقل. وقد اكتسب الخطر الذي يتهدد مواطنينا بعدا جديدا. فليس من الممكن التفاوض مع إرهابيين على شاكلة أسامة بن لادن وشبكته. بل لا بد من إلحاق الهزيمة بهم. ولا بد من تدمير شبكة الإرهاب.

بيد أننا يجب أن نستخدم في الوقت ذاته الوسائل السياسية والإنسانية والاقتصادية لكي نقتلع إلى الأبد الأسباب التي يمكن أن تدفع الناس إلى دعم الإرهاب.

وأود أن أُجمل ثلاثة اعتبارات أساسية. أولا، يشكل الإرهاب الدولي تهديدا استراتيجيا للسلام والنظام الدولي.

وهو يرمي إلى إجبارنا على القيام برد فعل متهور وإلى توريطنا في حرب بين الحضارات. ولا يجب أن تكون تلك استجابتنا. إنما يجب أن يكون رد فعلنا على نحو يضعف شوكة الإرهاب. ولا توجد حلول سهلة في هذا الصدد. بل يتعين الاضطلاع بالحرب ضد الإرهاب على شتى المستويات. ولا غنى عن اتخاذ تدابير المخابرات والشرطة والقضاء، بل والتدابير العسكرية في حالات الضرورة القصوى. بيد أن اتقاء الأزمات، وتدبر الصراع، والمشاركة، والحد من الفقر، وتعزيز التعليم، وإجراء حوار بين الحضارات، أمور على نفس القدر من الأهمية. وصحيح أن منع ارتكاب أعمال الإرهاب أمر حيوي، ولكن ما هو أفضل من ذلك منع الأشخاص من أن يتحولوا إلى إرهابيين.

ثانيا، لا يمكننا أن نكسب هذه المعركة إلا من خلال التعاون الدولي المكثف. فالإرهاب لا يتوقف عند خط الحدود. ويجب الحفاظ على الائتلاف الدولي الرائع لمكافحة الإرهاب الذي نشأ في أعقاب الهجمات على نيويورك وواشنطن.

واسمحوا لي بإبداء تعليق عند هذه النقطة على الحالة الراهنة. يساورنا قلق عميق من أن يقترن توجيه ضربة عسكرية إلى النظام في بغداد بمخاطر كبيرة لا سبيل إلى التنبؤ بها بالنسبة للمعركة العالمية ضد الإرهاب. وليست لدينا أية أوهام خادعة عن الوحشية التي يتسم بها نظام صدام حسين. ولذلك فإننا جميعا نطالب بأن تنفذ بغداد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة على الوجه الأكمل وبدون استثناء. بيد أننا إضافة إلى العواقب المدمرة بالنسبة للاستقرار الإقليمي على الأجل الطويل، نخشى أيضا التداعيات السلبية المحتملة بالنسبة للحرب المشتركة على الإرهاب. وهذه أسباب جوهرية لرفضنا العمل العسكري. فما يلزمنا هو الأخذ بنظام تعاوني للأمن على الصعيد العالمي. أما الصراعات غير النمطية على وجه الخصوص فيجب مواجهتها بنظام دولي للجزاءات وآليات دولية للتحقق. والأمم المتحدة هي التي توفر لنا الإطار العالمي الملائم لذلك.

ثالثا، يجب أن تستمد معركتنا مشروعيتها من القانون الدولي على الدوام. ويجب أن تحترم القانون الوطني والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة. ولا ينبغي تعليق حقوق الإنسان بصفة خاصة بدعوى مكافحة الإرهاب. فهذه الحرب في نهاية المطاف لا تتعلق بالدفاع عن أمننا فحسب، بل تتعلق أيضا بقيمنا الأساسية، بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد كان رد فعل الأمم المتحدة على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر سريعا وحازما. واسمحوا لي أن أخصّ بالذكر هنا لجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن. فقد قامت بعمل رائع ويستحق رئيسها منا التقدير. وفي هذا الصدد، يعرب بلدي عن استعداده لمد يد المساعدة إلى دول ثالثة في إعداد التدابير المناسبة من أجل مكافحة الإرهاب ولتنسيق هذه المساعدة مع اللجنة.

كما نعلق أهمية كبرى على مناقشات الجمعية العامة ومشاريع الاتفاقيات المتعلقة بهذه المسألة. ومن المستصوب أن تختتم الجمعية العامة أعمالها في نهاية المطاف بشأن إعداد اتفاقيات بشأن الحرب الشاملة على الإرهاب وعلى الإرهاب النووي.

وستواصل ألمانيا المشاركة بهمة وبشكل بنّاء في جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي ومنعه. فذلك من أهم أهداف سياستنا الخارجية والأمنية. ونعمل على تحقيق هذا الهدف بالتعاون عن كثب مع شركائنا الدوليين، ولا سيما ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي.

ونحن كذلك حريصون بصفة خاصة على معالجة جذور هذا الخطر، فضلا عن محاكمة الإرهابيين. ويشمل ذلك، كما في حالتي أفغانستان والشرق الأوسط، التفكير في

الحلول الممكنة للصراعات الإقليمية المحتدمة. كما يشمل تحقيق الاستقرار والتنمية في البلدان التي تنتابها الأزمات وذلك من خلال تقديم المساعدة والتعاون بشكل مفيد.

يضاف إلى ذلك أننا نواصل إيلاء اهتمام خاص لخطر تمكن الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. بيد أن هذا يعني عدم إضعاف الصكوك الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار تحت أي ظرف من الظروف. بل ينبغي أن يحدث العكس من ذلك، إذ لا بد من تعزيز هذه الصكوك. وفي هذا الصدد، بدأنا مبادرات متنوعة ضمن إطار كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية. ونعلق أهمية خاصة أيضا على إجراء حوار مع الحضارات الأخرى، ولا سيما العالم الإسلامي، في هذا السياق.

ولعلي أقول مرة أخرى إننا لا يمكن أن نحقق هذه الأهداف بدون الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب. فلا بد لنا من المحافظة عليه وتعهده بالرعاية، ومن الأفضل أن نفعل ذلك ضمن إطار الأمم المتحدة. ولا بد من الاستفادة بالزخم الذي تحققه جلسة اليوم. ونعتزم خلال رئاسة ألمانيا للمجلس أن نستأنف تناول هذه المسألة ثانية في مناقشة مفتوحة يوم ٢٠ شباط/فبراير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد فرانسوا – زافير نغوبيو، وزير خارجية الكاميرون.

السيد نغوبيو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد أدركت الإنسانية بوضوح أكبر بعد أن أيقظتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية مدى الكارثة التي يمكن أن تحيق بالعالم من جراء الكراهية العمياء والعنف والتعصب وهي كلها لا مسوغ لها.

وقد عقد المجلس في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ جلسة رسمية ترأّسها رئيس جمهورية بلغاريا، وقمنا خلالها جميعا بالإعراب عن المشاعر اللائقة بتلك المناسبة تأبيناً لضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية الخسيسة. وأود مرة أخرى أن أعرب عن تضامن شعب الكاميرون الكامل مع الأسر التي نُكبت في ذويها.

وقرارنا عقد اجتماع اليوم على مستوى الوزراء يشهد بوضوح على رفضنا قبول هذه الحالة وتصميمنا على التعامل مع براثن الإرهاب واستئصالها.

وأود أن أتوجه بالشكر والتهنئة لرئاسة المجلس الفرنسية على هذه المبادرة الحكيمة للغاية. ومن شأن هذه الجلسة أن توفر لنا الزخم السياسي اللازم للائتلاف العالمي والتأكيد مجددا على الدور الحاسم الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تؤديه في توفير الإطار القانوني والمؤسسي الذي يجب من خلاله التعبير عن الحملة على الإرهاب. أود أن أرحب بوجود الأمين العام، كوفي عنان، وأن أشكره على بيانه الممتاز وعلى ملاحظاته الدقيقة والممتازة وتحليله واقتراحاته الوثيقة الصلة بالموضوع في مجال مكافحة الإرهاب.

لقد تم إنشاء الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب في أشكالها المختلفة – والإرهاب من ضمنها. ولا يوجد أي عذر أو مبرر للإرهاب. وبالطبع هناك قدر كبير من الظلم. وقد ترسخت مشاعر الإحباط الحقيقي وهي تقض مضاجعنا، وتشتد قبضة الفقر والجوع والحرمان علينا، وشيئا فشيئا تخنقنا وتقتلنا. ويجب التصدي لجميع أوجه عدم الإنصاف بصورة شاملة ومن دون تأخير. وتبذل أسرة الأمم المتحدة قصارى جهدها ونحن نرحب بجهودها.

ولا يوجد أي مبرر لهجمات الإرهاب الشنيعة. فالإرهاب غير مقبول مهما كانت صوره وتجب إدانته

بشدة. وهو يتسبب في معاناة تعجز الكلمات عن وصفها وينال بشدة من كرامة الإنسان التي هي أساس العالم المتحضر.

ولذلك أدانت الكاميرون بشدة من خلال رئيسها فخامة السيد بول بييا، أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وهي مصممة على تقديم كامل دعمها للائتلاف الدولي. ولما كان رئيس الكاميرون مناضلا شديد الشكيمة ضد الإرهاب، فقد خاطب الأمة والسلك الدبلوماسي في احتفال رأس السنة بشأن مسألة بمفردها، ألا وهي: الحملة ضد الإرهاب. ومنذ عام قال الرئيس بييا في معرض إدانته للإرهاب:

''علينا واجب حتمي بمكافحة الإرهاب في جميع أشكاله. لأن ما يرعاه الإرهاب من حقد وكراهية وعدم تسامح من المصادر الرئيسية للقلق وتهديد خطير للسلم والأمن الدوليين''.

وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أكد الرئيس بول بييا مجددا وبقوة أمام أعضاء السلك الدبلوماسي قائلا:

''هناك بوجه خاص حاجة إلى مهاجمة الشر في منابعه. ونظرا لأننا نواجه التطرف الذي لا يعرف منطقا أو أخلاقيات، ليس أمامنا أي علاج إلا القمع. ومن ناحية أخرى، نعرف أن الفقر والظلم عادة هما مرتع خصب للإرهاب وكلاهما يمس أغلبية سكان العالم''.

إن بلدي طرف بالفعل في معظم المعاهدات الدولية الحالية لمكافحة الإرهاب، ويلتزم تماما بالتدابير التعاقدية التي اتخذتها الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتؤكد الكاميرون أيضا تقيدها الشديد وتجدد دعمها الكامل للعمل الجماعي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال فريق الرصد الذي شكلته لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

ويؤكد التقرير الذي قدمه بلدي إلى لجنة مكافحة الإرهاب أن للكاميرون إطارا قانونيا عاما يعزز التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد تم اتخاذ تدابير على جميع مستويات الدولة من أجل ضمان تطبيق هذا القرار التاريخي. ويعاقب القانون الجنائي الكاميروني على الانتهاكات المتعلقة بالإرهاب والأفعال التي تستهدف أمن الطيران المدني. وقد تم وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب وجار تنفيذها بالتعاون مع مركز تنسيق على المستوى الرئاسي حدده رئيس الدولة.

إن تواتر ومجال وحجم الأعمال الإرهابية تجعلنا على اقتناع بأنه من المهم والضروري وضع سياسات منع وعقاب صارمة لمواجهة هذه الآفة وتلتزم الكاميرون تماما بهذا الغرض.

ولا يمكن ضمان أمننا المشترك إلا إذا خضنا النضال ضد الإرهاب. لذلك فإن العمل المتضافر والمتسق أساسي. والأمم المتحدة، بفضل طابعها العالمي هي الإطار الأفضل لمثل هذه الحملة.

وترحب الكاميرون هنا بالنتائج الإيجابية إلى حد كبير التي حققتها لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأود أن أشيد عن جدارة برئيسها السير جيرمي غرينستوك، وجميع أعضاء المكتب. ولا يساورني أي شك في أن أسبانيا التي ستتولى قريبا رئاسة اللجنة، ستواصل العمل بذات القدر من الكفاءة والتصميم.

إن الهجمات التي وقعت مؤخرا في موسكو ومومباسا وبالي لا يمكنها إلا أن تبقينا محترسين. فقد ذكرتنا من فورها أنه لكي نكون فعالين علينا متابعة جهودنا بثبات ومن دون كلل. لذلك، تواصل الكاميرون تأييد فكرة عقد

مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد الرد المشترك للمجتمع الدولي على الإرهاب بجميع صوره ومظاهره. وفي هذه الحملة، يجب أن يؤدي التعاون فيما بين الدول دورا أساسيا. وهنا ترى الكاميرون أن المساعدة الفنية مجال تمس فيه الحاجة إلى مزيد من التشديد وإلى مزيد من الموارد. وترى الكاميرون على وجه التحديد أن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الخبرة الفنية المثبتة يمكنها أن تؤدي دورا حيويا في تعزيز القدرات الوطنية في مكافحة الإرهاب.

ويلجأ الإرهابيون من جميع الألوان إلى الاستغلال التام للتفاوت في الموارد السوقية والتكنولوجية التي تفصل بين دولنا للإفلات من أيدينا. وهم يستغلون أيضا الفجوات في التشريعات الوطنية والدولية السائدة. ولذلك من الأهمية القصوى تعزيز المعايير القانونية ضد الإرهاب باستكمال العمل الملح بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب واتفاقية بشأن قمع أعمال الإرهاب النووي. وتزداد ضرورة ذلك نظرا لأن القواعد القانونية الحالية لا تزال قطاعية. وخطر استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل يقض مضاجعنا يوميا. ويجب أن تشجع الأمم المتحدة على التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب البالغ عددها ١٢ اتفاقية وتطبيقها.

وأود أن أؤكد مجددا على أن حملتنا ضد الإرهاب ينبغي أن تكون شاملة ولكي ينجح كفاحنا ضد الإرهاب يجب أن نهدئ السياق العالمي وكما قلت مسبقا، التخلص من الإجحاف الذي يذكي نيران عدم التسامح. وقد أصابت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر أكثر من ٩٠ دولة ولذلك فهي لم تبلور الرعب والخوف فحسب، ولكن أيضا عززت التضامن بين الأمم. ومن الآن فصاعدا يجب ألا تتحمل الحملة ضد الإرهاب أي تواطؤ من جانب أي دولة.

وفي مؤتمر قمة الألفية التاريخي، التزمنا جميعا بتخليص البشرية من الخوف، من جميع أنواع الخوف، فلنواصل العمل ونبقى متحدين في هذا الكفاح المجيد والشرعي وكما قال بحق إيلي ويزل الحائز على جائزة نوبل:

”نحن جميعا في قطار يتجه نحو كارثة.
لا يمكن لأحد أن يتركه ولكننا معا يمكننا الإسهام في إيقافه“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جاك سترو، وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرحب ترحيبا حارا بمبادرة الرئاسة الفرنسية لعقد هذه الجلسة الوزارية. وأود أن أشكر معالي الأمين العام على بيانه وأن أعرب عن شكري الشخصي للسير جيرمي غرينستوك على كل ما قام به أثناء رئاسته للجنة مكافحة الإرهاب. وأود أيضا إن جاز لي ذلك، أن أشكر أعضاء المجلس على الثقة المتواصلة التي وضعوها فيه عن جدارة طوال توليه لمنصبه.

لقد كانت الحرب الباردة خطيرة ومخيفة في بعض الوقت، ولكنها كانت تتضمن قدرا من اليقين والقواعد الأساسية. غير أن الإرهابيين لا يحترمون اليوم أية قواعد، ولا يحترمون حياة أحد غيرهم ولا حتى حياقم. كما أنهم لا يحترمون أي قيم أو أي دين. إنهم مجرمون يتسترون وراء قضية ما - إنهم قتلة مختلون عقليا، يميزون أنفسهم بالإرهاب الذي يصيبون به الآخرين.

ويسمي البعض هذا العمل بأنه إرهاب دولي. وهذا لا يبعده عن حياتنا، بل يقربه منا بشكل مباشر، ووصل إلى شارعنا أو الشارع المجاور لنا. و ١٣ بلدا على الأقل من البلدان الـ ١٥ الممثلة هنا في مجلس الأمن شهدت مقتل

مواطنين أبرياء لها من جانب الإرهابيين. وفي المملكة المتحدة، فقدنا قبل وقت قصير شرطيا شجاعا قُتل أثناء قيامه بعملية اعتقال ترتبط بالإرهاب - فتيتم أطفاله الثلاثة، وترملت زوجته المتفانية.

علينا أن نتحد الآن أكثر من أي وقت مضى لمواجهة هذا التهديد، وعلينا أن نعمل بخمس طرق أساسية.

أولا، لا بد لنا من التأكد من أن الواجبات التي يفرضها قانون الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) - يجري تنفيذها بشكل صارم في كل دولة عضو. ويتعين علينا أن نكشف المتقاعسين عن العمل، وأن نواجه جميع الأخطار بشكل فعال. وكما ذكر السير جيرمي غرينستوك منذ قليل، لا بد من إدامة الزخم الذي ولدته لجنة مكافحة الإرهاب.

وبوصفي وزيرا سابقا للداخلية، اسمحوا لي بأن أقول ما يلي. إن التحدي الرئيسي لا يتمثل في إنشاء مؤسسات جديدة أو تنصيب رؤساء رمزيين، وإنما في جعل الترتيبات الحالية لإنفاذ القانون تطبيق على نحو أفضل.

ثانيا، يتعين علينا أن نفضح العلاقة القائمة بين الإرهابيين الذين لا يحترمون القواعد والدول التي لا تحترم القواعد أيضا. إن قادة الدول المارقة هم الذين يضربون المثل في هذا الصدد، فهم يقهرون شعوبهم، ويمجدون العنف، ويوفرون الملاذ للإرهابيين لتمكينهم من العمل، والأسوأ من ذلك أنهم يتيحون ترسانة مغرية من أسلحتهم الكيميائية والبيولوجية والنووية للإرهابيين لاستخدامها.

وينبغي ألا يخالج العالم أدنى شك من أنه لو أتيحت للإرهابيين الفرصة للحصول على غازات الأعصاب، أو الفيروسات القاتلة، أو القنابل النووية فإنهم سيستخدمونها.

ثالثا، إن العمل لوقف انتشار الدول المارقة أمر له نفس إلحاحية العمل لوقف الإرهاب. ويتعين علينا أن نستخدم الوسائل الدبلوماسية حيثما أمكننا ذلك لحمل الدول التي تنشر الإرهاب على الامتثال، وهذا هو ما نفعله بصبر وأناة مع كوريا الشمالية. ولكن اللحظة التي ينفذ فيها صبرنا آتية لا محالة، ونحن نقترب منها بالنسبة للعراق.

قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي بوقت طويل، كان صدام حسين قد خرق بالفعل لا التزاما واحدا أو التزامين، وإنما ٢٣ التزاما إجباريا في ٩ قرارات منفصلة لمجلس الأمن صدرت في فترة تمتد أكثر من ١٢ سنة. إن لحظة الاختيار بالنسبة لصدام حسين أصبحت قريبة، وعليه إما أن يحسم هذه الأزمة بالوسائل السلمية من خلال الامتثال النشيط لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن والتعاون الكامل مع المفتشين، أو مواجهة العواقب الوخيمة - استخدام القوة - التي حذر المجلس بأنها ستتبع عندما اتخذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

رابعا، يتعين علينا أن نرفض بشكل قاطع ومطلق الأكذوبة القائلة بأن إجراءات المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والدول المارقة هي ضد المسلمين. إن الأمر ليس كذلك، فهذه الإجراءات لصالح المسلمين، كما أنها لصالح المسيحيين، والبوذيين، واليهود، والهندوس والسيخ، وهي لصالح البشرية جمعاء.

عبر العصور سعى الطغاة والإرهابيون إلى إيجاد تبرير لغاياتهم بالزعم بأن الله معهم. والوضع لا يختلف اليوم عما مضى. فقد قتلت عناصر تنظيم القاعدة والطالبان الآلاف من المسلمين في أفغانستان قبل ١١ أيلول/سبتمبر بوقت طويل.

ولنتذكر أيضا أن مئات الآلاف الذين قتلهم صدام حسين كانوا جميعهم تقريبا من المسلمين، وأنه على نقيض ذلك، أدت الإجراءات العسكرية الدولية التي اتخذت في

أربعة صراعات دولية خلال الـ ١٢ عاما الماضية – في الخليج والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان – إلى إنقاذ مسلمين أبرياء.

خامسا، يتعين علينا بطبيعة الحال أن نعمل دون كلل للقضاء على البيئة التي يتولد فيها الإرهاب. ويمكن أن نفعل ذلك باتخاذ إجراءات أمنية صارمة ووضع خطة سياسية. وإننا نرى الأمل الذي يمكن بناؤه في أيرلندا الشمالية وسري لانكا بعد عقود من القتل والكراهية.

ويتعين علينا ألا نيأس في ساحات الصراع الأخرى، وخصوصا في الصراع العربي – الإسرائيلي. فالإرهابيون وحدهم هم الذي يغتبطون عندما يفسح الحزن بسبب عمليات القتل التي لا تنتهي الطريق إلى الإحساس بحالة اليأس التام. إن الحل المبني على دولتين يشكل الاستجابة العادلة الوحيدة، وهذا هو ما حدده هذا المجلس. وستبرهن هذه النتيجة على صحة المثل الأعلى الذي قامت الأمم المتحدة على أساسه، ألا وهو إمكانية المصالحة بين جميع الأمم وكل الديانات.

يدرك أبناء الجيل الذي أنتمي إليه أنه حدث في بعض الأحيان خلال فترة الـ ٥٠ عاما الماضية أن المُثل العليا للأمم المتحدة بدت بعيدة المنال. وكانت روح العداء البغيضة التي سادت فترة الحرب الباردة على نقيض تام مع المبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة. ولكن مبادئ الأمم المتحدة السامية هي التي دامت، وسادت طوال حقبة المجابهة بين الدولتين العظميين، وهي التي سوف تسود بفضل جهودنا الجماعية على التهديدين التوأم اللذين يمثلهما الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل اللذين يؤرقان العالم اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد سلمون باسي، وزير خارجية بلغاريا.

السيد باسي (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أُعرب عن امتناني للوفد الفرنسي وللوزير دي فيلبان على تنظيم هذه الجلسة، التي تتيح لنا فرصة لتقييم ما تم إنجازه وللنظر في ما يلزم اتخاذه من تدابير ومبادرات جديدة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام كوفي عنان وكذلك رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على بيانيهما الهامين.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لكي أرحب بالدول الخمس الجدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، متمنيا لها النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتها. وأنا على ثقة بأن تقليد اعتماد قرارات بالإجماع في المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب الدولي سيصان.

بعد مضي ١٥ شهرا على اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يمكننا أن نؤكد أنه تم إنجاز الكثير من العمل. ومع ذلك فإن التدابير المتعددة الأوجه التي اتخذت حتى الآن لا تعطينا من الأسباب ما يجعلنا نخلص إلى أن الإرهاب الذي يشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين قد تم القضاء عليه. إننا ندين بأشد لهجة الأعمال الإرهابية الأخيرة، وكذلك الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، الذي لا يمكن أن تبرره أية ظروف أو دوافع. وفي أنحاء مختلفة من العالم قتل الإرهابيون ثلاثة من البلغاريين خلال الأشهر الثلاثة الماضية وحدها.

ويكتسي التعاون الدولي أهمية أساسية لتحقيق النتائج في مكافحة الإرهاب. ويمكن أيضا للمنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع بدور هام بفضل ما لديها من خبرات وآليات مناسبة. وأود أن أرحب في هذا الصدد بالمبادرة التي اتخذتها لجنة مكافحة الإرهاب بعقد اجتماع خاص في ٧ آذار/مارس مع ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية. إن بلغاريا، كعضو في المجموعة الثلاثية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكرئيس لها في عام ٢٠٠٤، ستساهم بنشاط في تحقيق التآزر بين مختلف الهيئات.

وإذا مـا نظرنـا إلى الإنجـازات الــتي تحققــت، فإننــا لا يسعنا إلا أن نشدد على النتائج الكبيرة التي حققتها لجنة مكافحة الإرهاب في تعزيز القدرات العامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مكافحة هذه الآفة. وأود أن أُعرب عن تقديري العميق لأنشطة اللجنة ورئيسها السير جيرمي غرينستوك. وأتمنى النجاح أيضا لأسبانيا التي ستصبح الرئيس المقبل لهذا الجهاز الفرعي البالغ الأهمية لمجلس الأمن.

ونعتبر أن لجنة مكافحة الإرهاب قد أدارت بنجاح مهمتها الأولية التي تتمثل في تركيز الاهتمام على ضرورة سن تشريعات تغطي كل جوانب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وعلى التصديق على الصكوك الدولية الـ ١٢ المتصلة بمكافحة الإرهاب الدولي. وبلغاريا، بدعمها للأولويات المحددة لشتى مراحل أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب، ترى أن اللجنة تستطيع حتى في الوقت الحاضر، أن توجه المزيد من الاهتمام للروابط الوثيقة الموجودة حاليا بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الدولية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسيل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وثمة مسألة تثير قلقا متزايدا هي خطر إمكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل والمواد اللازمة لإنتاجها. وفي هذا الصدد، أعرب عن دعم بلغاريا لوضع ''مبادئ لمنع الإرهابيين، أو من يوفرون ملاذا لهم، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو المواد اللازمة لصنعها''، التي اعتمدتها مجموعة الدول الثماني في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في كاناناسكيس، كندا، وأقرتها الجمعية العامة.

وتدرك بلغاريا أن الاتفاقيات والبروتوكولات الـ ١٢ الصادرة عن الأمم المتحدة تشكل إطار العمل القانوني الأولي لمكافحة الإرهاب. وتمت الآن مصادقة بلغاريا على الصكين الأخيرين منهما اللذين لم تكن بلغاريا طرفا فيهما. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع الدول التي لم تصادق بعد على هذه الاتفاقيات أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت ممكن. وأود أن أؤكد أيضا على أن إطار العمل القانوني الذي توجزه هذه الصكوك لن يكتمل ما لم تستكمل المفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب واتفاقية دولية بشأن قمع أعمال الإرهاب النووي.

ولا بد من أن يشفع تنسيق واتساق جهود الحرب ضد الإرهاب على الصعيد الدولي ببذل جهود ملائمة على الصعيد الوطني.

وبغية تحسين التعاون على الصعيد دون الإقليمي وتوسيع نطاقه استضافت بلغاريا في عام ٢٠٠٢ محفلا دوليا إقليميا لدول جنوب شرقي أوروبا، كُرِّس للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وتلك المبادرة كانت متسقة مع الرأي بأنه يمكن تحسين الإنجازات حينما تعمل الدول في إطار الجهود الجماعية على صعيد الإقليم، واستهدفت تعزيز التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، ومبادرة أوروبا الوسطى.

وأعلنت بلغاريا، في مناسبات كثيرة، وعلى مختلف المستويات السياسية، أن الإرهاب لا يمكن نسبته إلى مجموعة إثنية أو دينية. ويتعين علينا أن لا نسمح للإرهابيين بأن يستخدموا الاختلافات الثقافية والدينية في تأجيج مشاعر الريبة والكراهية بين الدول ولا أن يبرروا، بهذه الطريقة، أعمال العنف المروعة التي يرتكبونها.

وثمة حاجة إلى العمل المتواصل لتحسين تدابير مكافحة الإرهاب لأن الإرهابيين أظهروا قدرة غير عادية على استغلال أوجه الضعف والإهمال في التعاون الدولي. وأنا على ثقة بأن الجلسة المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم

ستقدم قوة دفع جديدة لتعزيز قدرات الدول في حربها ضد أخطر ظاهرة في العالم في الوقت الحاضر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوا برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أرحب بمبادرة فرنسا بعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن لتقييم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب.

لقد كانت جهودا جد نشيطة. ويدل اعتماد مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على عزم المجتمع الدولي على مواصلة العمل من أجل بلوغ هذا الهدف المشترك: هدف مكافحة هذه النكبة التي لا تحترم حدودا وتمثل تهديدا خطيرا للسلام في العالم في القرن الحادي والعشرين.

ونحن نعتقد بأن نتائج مكافحة المجتمع الدولي ضد الإرهاب إيجابية، ويرجع الفضل في ذلك إلى الدور القيادي الذي يضطلع به مجلس الأمن وسرعة استجابة الدول، التي اتخذت تدابير لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وينبغي أن نؤكد على كبر عدد الدول التي بعثت بتقاريرها الوطنية إلى لجنة مكافحة الإرهاب، واتخذت تدابير عملية لمنع شبكات الإرهاب ومكافحتها.

ولكن إحراز النجاح في مكافحة الإرهاب لا يتطلب اعتماد الدول سياسات محلية فقط؛ إنه يتضمن أيضا وقبل كل شيء التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وكانت القارة الأفريقية رائدة فيما يتصل باعتماد تدابير لمكافحة الأنشطة الإرهابية، التي اجتاحت كثيرا من بلداننا في مناسبات لا حصر لها. وفي عام ١٩٩٩، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته.

وتشارك أنغولا، التي عانت بصورة مباشرة من الإرهاب على مدى سنوات عديدة، مشاركة جادة في الكفاح ضد هذه الظاهرة، بغض النظر عمن يقف وراءها أو أين تقع. وقد قال الرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس إن أنغولا تشجب جميع أشكال الأعمال المتطرفة وجميع الأنشطة الإرهابية سواء كانت سياسية أو عرقية أو دينية.

وحكومتي تولي الأولوية لمنع الإرهاب، لا سيما في هذه الفترة التي تشهد توطيد السلام والديمقراطية في أنغولا. وبطبيعة الحال، يتطلب الدفاع على نحو فعال ضد الإرهاب، أولا وقبل كل شيء، وجود دولة قوية مستقرة سياسيا وقادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها كعضو في المجتمع الدولي.

هذه هي أهداف الدولة الأنغولية، التي تنفق جزءا كبيرا من مواردها لا على تطوير قدراتها لحماية مجالها الجوي والبري والبحري فحسب - وهذا شرط ضروري مسبق لمنع تسلل المجموعات الإرهابية - ولكن أيضا لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الأنغولي، من قبيل الرفاهية والأمن والعدالة، وبذلك يتعزز النسيج الاجتماعي الأنغولي وتستأصل بعض أشكال الإرهاب من جذورها.

وبطبيعة الحال، تسعى أنغولا، في هذه المرحلة، إلى توفير الإغاثة من المعاناة التي سببتها حرب دامت ٣٠ عاما. ويشمل ذلك إعادة توطين ٣ ملايين مشرد في الداخل وما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ، وإعادة إدماج الآلاف من المقاتلين السابقين وتعمير البنية التحتية. ونتيجة لذلك، لا تستطيع حكومتي حتى الآن المساهمة بنصيبها الكامل في الكفاح ضد جميع أشكال الإرهاب بدون مساعدة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، سترحب أنغولا، في القريب العاجل، ببعثة للمساعدة التقنية يوفدها مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية.

وفي الجنوب الأفريقي، كانت أنغولا، من أوائل المساندين لعقد اجتماع لمنظمتنا للتعاون الإقليمي - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - لتنسيق استراتيجية لمنع ومكافحة الأنشطة الإرهابية في منطقتنا. وتتصل تلك الاستراتيجية بصلب طبيعة الإرهاب في المنطقة ووطأته على الدول. وتشمل أيضا تدابير لمنع تنقل الأشخاص الذين ينتمون إلى شبكات الإرهاب ومنع نقل أموال تلك الشبكات؛ ومنع وقوع هجمات محتملة من قبيل الهجمات التي وقعت مؤخرا في نيروبي، ودار السلام، وممباسا؛ وزيادة تبادل المعلومات وتدريب موظفي الهجرة والجمارك والشرطة والطيران المدني، من بين تدابير أخرى.

وبالرغم من ذلك، يتطلب تنفيذ بعض هذه التدابير مساعدة دولية، بما في ذلك تقديم المعدات وتدريب المتخصصين والدعم المالي.

وفي الوقت نفسه، نؤكد على الحاجة الماسة إلى وضع اتفاقية دولية بشأن الإرهاب تقدم تعريفا لتلك النكبة يكون مقبولا على الصعيد العالمي.

وعلاوة على اعتماد تدابير لمنع الشبكات الإرهابية ومكافحتها وحلها، لا بد من إيلاء اهتمام بالغ لأهداف ودوافع تلك المجموعات. ونعتقد أنه ليس من المفيد تماما أن ننسب الأعمال الإرهابية إلى مجرد الرغبة في القتل والتدمير. وعلينا أيضا أن نركز على تعريف المقاصد الحقيقية للإرهاب، وبالتالي جعل أساليبنا لمكافحته أكثر فعالية.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وختاما، أود أن أرحب بالجهود التي بذلتها لجنة مكافحة الإرهاب، التي تولى رئيسها، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، عرض تقريرها في وقت سابق. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالبيان الذي أدلى به الأمين العام، الذي أعطانا صورة شاملة وواقعية عن الجهود التي يتعين على المجتمع الدولي قاطبة أن يبذلها لجعل مكافحة الإرهاب حقيقة واقعة عالميا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورشيد م. قاصوري، وزير الخارجية في باكستان.

السيد قاصوري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أشارك في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن تحت رئاسة فرنسا. ونرحب ترحيبا حارا بمبادرة الحكومة الفرنسية ووزير الخارجية دي فيلبان بعقد هذه الجلسة الخاصة على المستوى الوزاري. ونعتقد أنه أمر أساسي أن يناقش مجلس الأمن وفي الوقت المناسب مسألة الإرهاب من منظور أوسع نطاقا في مختلف مظاهره وأصوله وأسبابه المختلفة.

ونرحب بالبيانين الهامين اللذين أدلى بهما اليوم الأمين العام كوفي عنان، والسير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. إن لدى باكستان اهتماما كبيرا بهذا الموضوع، إذ كانت هي ذاتها ضحية للإرهاب لفترة طويلة جدا.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عبأت المجتمع الدولي لشن حملة شاملة ضد الإرهاب. ولقد أسهم مجلس الأمن إسهاما كبيرا في هذه الحملة. وشن التحالف الدولي حربا ناجحة ضد تنظيم القاعدة الإرهابي في أفغانستان وأماكن أخرى. وبطبيعة الحال، فإن عملية البحث هذه عن عناصر القاعدة واعتقالها والقضاء عليها أينما وجدت ستكون عملية طويلة وتتطلب الكثير من الجهد. واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس هنا أن حكومة باكستان لن تألو جهدا من أجل تحقيق ذلك الهدف.

لقد كانت باكستان، وستبقى، عضوا رئيسيا في التحالف العالمي ضد الإرهاب الدولي. وكما قال الرئيس مشرف في العام الماضي:

”إن القرارات الاستراتيجية التي اتخذناها بعد ١١ أيلول/سبتمبر تتفق ومبادئنا الأخلاقية ومصالحنا الوطنية. وكان دعمنا الثابت أساسيا في المعركة ضد الإرهاب. وسيستمر هذا الدعم ريثما تتحقق أهدافنا المشتركة بالكامل ويتحقق القضاء على آفة الإرهاب تماما“.

إن أفعال باكستان أصدق أنباء من أقوالنا. ورغم التهديد المستمر على حدودنا الشرقية، لا يزال ٠٠٠ ٧٠ من القوات الباكستانية يقومون بعمليات مكثفة على حدودنا الغربية مع أفغانستان لقطع الطريق على تسلل عناصر القاعدة. كما تنخرط وكالات إنفاذ القانون لدينا في عملية مكثفة لتعقب القاعدة وغيرها من الإرهابيين الذين ربما تسللوا إلى باكستان. ولقد قامت باكستان باعتقال وترحيل ما يزيد على ٤٢٠ عضوا يشتبه في انتمائهم إلى القاعدة، بمن فيهم بعض من كبار قادتها، مثل أبو زبيدة ورمزي بن الشيبه. وضحى عدد من قوات الأمن لدينا بأرواحهم في هذه العملية. وما فتئت باكستان أيضا هدفا لانتقام القاعدة وهجماتها الثأرية، التي راح ضحيتها عشرات من الباكستانيين الأبرياء وبعض الأجانب، من بينهم ١١ من الرعايا الفرنسيين. ولكن رغم هذه الهجمات، ظلت باكستان عاقدة العزم. وقد حققنا نجاحا كبيرا في هذه الحملة المناهضة للإرهاب، التي ستستمر إلى أن يتم القضاء على الإرهابيين.

ووفقا لقرارات مجلس الأمن، استحدثت باكستان آلية قانونية وعملية لضمان وقف ناجع للدعم المالي وصور الدعم الأخرى التي تحصل عليها المنظمات والمجموعات الإرهابية. وقد تم حظر العديد من المجموعات الطائفية والمجموعات المتطرفة مع تجميد أرصدها. ووقعنا أو صدّقنا على ١١ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة الإثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب. كما وقّعنا على اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن مكافحة الإرهاب.

إن الهجمات المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر قد أكدت على هشاشة المجتمعات الحديثة المتقدمة تكنولوجيا، والمتخلفة على حد سواء. ونحن نتشاطر الخوف من أن يحوز الإرهابيون تكنولوجيات متطورة وأسلحة ذات قوة تدميرية عالية. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن القدرات النووية لباكستان تخضع لضمانات وقيود صارمة يعول عليها. وفي ظل وجود نظام صارم للأمن والمراقبة، لم يكن هناك قط أي خطر لتسرب أي تكنولوجيات نووية أو حساسة في باكستان، وإن كان علينا أن نعترف أيضا بأن الإرهاب يمكن أن تكون له أدوات عديدة. وعليه، لا بد أن يستمر تركيز حملة مكافحة الإرهاب على القضاء على المنظمات والمجموعات الإرهابية ووقف الدعم لها.

ومن الضروري بذل جهد أكبر لتعريف أعمال الإرهاب الناتجة عن تطرف لا سبيل إلى تقويمه أو عن نية إجرامية، وأفعال أخرى تنبثق من شعور بالإجحاف السياسي أو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالحالة الأخيرة، فإن محاولات التصدي للأسباب الكامنة يمكن أن تكون النهج الأكثر فعالية لكبح جماح الأعمال الإرهابية.

وهنا، مع ذلك، أود أن أشير إلى أن بعض الدول، للأسف، تسعى لإساءة استخدام الحملة ضد الإرهاب للنيل من بعض الشعوب وقمع حقها في تقرير المصير، مثل شعبي جامو وكشمير وفلسطين المحتلتين. وتود باكستان أن تؤكد مجددا وبقوة أن تطلعات شعب جامو وكشمير في تقرير المصير منصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. وكفاح هذا الشعب ضد الاحتلال الهندي كفاح عادل ومشروع ونبيل. ومساواة هذا الكفاح من أجل الحرية بالإرهاب أمر مجحف. والنزاع في كشمير يمكن، بل وينبغي، أن يحل عن طريق

الحوار بين باكستان والهند وفقا لقرارات مجلس الأمن ورغبات الشعب الكشميري.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل ظاهرة إرهاب الدولة بوصفها أداة للاحتلال الأجنبي وتحدي قرارات الأمم المتحدة. والإرهاب لا عقيدة له ولا ثقافة ولا دين. وباكستان ترفض رفضا قاطعا أية محاولة للربط بين الإسلام، ديننا الحنيف، والإرهاب. ولا بد للمجتمع الدولي أن يرفض هذه المحاولات رفضا جماعيا، خشية أن تبذر بذور المواجهة المزمنة بين البلدان والحضارات. وينبغي عدم الكيل بمكيالين في مكافحة الإرهاب. ومما يثير دهشتنا أن أعمال الإرهاب التي ترتكب في مجتمعات غير إسلامية من جانب المتطرفين دينيا لا تلقى نفس الإدانة الشديدة. وأشير بصورة خاصة إلى عمليات قتل المسلمين التي وقعت في ولاية غوجارات، في الهند، مؤخرا.

وكما قال الرئيس مشرف:

"ينبغي ألا يكون للكراهية مكان. ويجب أن تستأصل شأفتها بنفس العزم الذي نتصدى به للإرهاب".

وسنفعل ذلك بنشاط في باكستان. وإننا نسعى إلى بناء باكستان، كما تصورها الأب المؤسس، القائد العظيم محمد علي جناح، بوصفها دولة إسلامية ديمقراطية متسامحة وحديثة. وفي حين أننا نناهض الإرهاب بشكل جماعي، يجب أن يسعى المجتمع الدولي بشكل جماعي أيضا إلى تحقيق وئام ثقافي وديني أكبر في جميع أنحاء العالم. وتحقيقا لهذا الغرض، اقترحت باكستان أن تعتمد الجمعية العامة إعلانا بشأن التفاهم الديني والثقافي والوئام والتعاون.

وفي الختام، اسمحوا لي بالقول إن باكستان تعتقد أن هذه الجلسة التي تعقد على المستوى الوزاري هي بداية حوار جاد داخل مجلس الأمن بشأن السبل والوسائل لمكافحة الإرهاب – بصورة جماعية وشاملة وفعالة، وآمل أن تكون منصفة أيضا. والنجاح في هذا المسعى التاريخي سيعزز السلم والأمن الدوليين، ويضع حدا لتنبؤات من يتوقعون صداما وشيكا بين الحضارات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس إرنستو دربيس، وزير الخارجية في المكسيك.

السيد دربيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أتقدم بتهنئة خالصة لوفد فرنسا على الطريقة الممتازة التي يدير بها أعمال مجلس الأمن، وأن أعرب عن عميق تقديري لرؤيتكم، سيدي معالي وزير خارجية فرنسا، تترأسون مجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة.

ويوجه بلدي التحية إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام. إن الأمم المتحدة، تحت قيادته، تضطلع بالتزامها بصون السلم بتبصر وحكمة. وتكتسي هذه الجلسة أهمية خاصة، حيث نجدد هنا عزمنا على مواصلة الجهد المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب. وأود أن أهنئ السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على الجهود الدؤوبة التي بذلها على امتداد الشهور الماضية. وفضلا عن ذلك، أرحب بوزراء الخارجية، وبالممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت على أرض الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كشفت عن ضخامة القدرة التدميرية التي يملكها الإرهاب الدولي، ولفتت انتباهنا إلى التهديد الخطير الذي تشكله تلك الأفعال للسلام والأمن الدوليين. والإجراء الحاسم والفوري الذي اتخذه مجلس الأمن، وإنشاء لجنة مكلفة برصد التدابير التي تعتمدها الدول تنفيذا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يمثلان مبادرتين ابتكاريتين في الكفاح ضد الإرهاب.

والزخم الذي يوفره مجتمع الأمم بأسره للجهود في هذا المجال سيمكننا من تعزيز الإطار القانوني اللازم لمواجهة هذا الشر الغاشم. وهو، بالتوازي، سيوفر حافزا للتعاون الدولي لتشديد الخناق على من يلجأون إلى الإرهاب لزعزعة الاستقرار ونشر البلبلة في عالمنا.

ومع ذلك، فإن التحدي الذي يمثله هذا التهديد هائل ومعقد بشكل خاص. وقد تجلى ذلك في الهجمات الإرهابية المميتة التي ارتكبت مؤخرا في أماكن مثل إندونيسيا والاتحاد الروسي وجمهورية كينيا. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تضامن المكسيك مع الحكومات والشعوب التي وقعت ضحية الإرهاب، وعلى ثقة المكسيك في قدرة السياسة الرشيدة والدبلوماسية الحكيمة على القضاء على هذه الظاهرة الخبيثة.

وقد اتضحت اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الضرورة الملحة لتكثيف جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذه الآفة والقضاء عليها، وبالتالي منع هذه الظاهرة من أن تعرض للخطر التعايش السلمي بين الأمم. وتدين المكسيك جميع أعمال الإرهاب ومظاهره، وترفض أية حجة تلتمس تبريره.

إن المجتمع الدولي يواجه تحديا فريدا تنطوي عليه تلك التهديدات. ولكي ينجح في التصدي له، يتعين عليه أن ينطلق من ثلاثة مبادئ: أولا، إنشاء نظام دولي يقوم على قواعد ومعايير معترف بها عالميا - وبعبارة أخرى، بناء إطار من التعيين يستجيب لرغبات واحتياجات المجتمع الدولي؛ ثانيا، مواصلة تعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل العالمية؛ وأخيرا، التركيز على دور الأمم المتحدة الأساسي، باعتبارها المحفل الذي أنشأه مجتمع الأمم لتوجيه عمله في مواجهة التحديات العالمية.

وفي كفاحنا ضد الإرهاب، لا بد من ضمان الاحترام التام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما فيها حماية حقوق الإنسان. وهذا ما حدا بالمكسيك إلى الترحيب على وجه الخصوص بالمبادرة التي دعت إلى عقد هذا الاجتماع الوزاري. إن تجمعنا هنا اليوم لهو الدليل على الأهمية التي نعلقها على ضرورة التصرف على نحو فعال وعادل في الكفاح ضد الإرهاب. كما ينبغي أن يوفر تجمعنا هذا فرصة لا للتأكيد مرة أخرى على التزامات الماضي فحسب، بل أيضا للتفكير مليا وبشكل مبدع وابتكاري، وبإحساس رفيع بالمسؤولية، في الإجراءات التي يتعين علينا أن نتخذها في المستقبل.

والمكسيك، بصفتها عضوا في لجنة مكافحة الإرهاب، كرست اهتماما خاصا لاقتراح صيغ من شأنها كفالة أن تمتثل جميع الدول امتثالا تاما للالتزامات الدولية التي يمليها الكفاح ضد الإرهاب. وتود المكسيك أن تشدد على أن منع نشوب الصراع وتسوية التراعات بالطرق السلمية هما الفرضيتان الأساسيتان في جهودنا لاستئصال شأفة الإرهاب. والمجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن تصور وخلق حيز التفاوض اللازم لتجنب حالات الصراع التي توفر مرتعا خصبا لنمو الإرهاب وانتشاره.

ولهذا السبب، نقر بأن الاجتماع المقبل الذي سيعقد، في ٧ آذار/مارس، بين لجنة مجلس الأمن ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية، سيكون خطوة مهمة نحو تحسين الاستراتيجيات والاتفاقات المحددة في مجال التعاون. وسيكون لذلك المسعى مغزى خاص بالنسبة لتعزيز التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتحمل مسؤولية في هذا المجال، وذلك في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي شتى المحافل الدولية شاركت المكسيك في وضع ودعم مبادرات لمنع الإرهاب ومكافحته. واعتبارا من كانون الثاني/يناير من هذا العام، تولت أحد مناصب نواب رئيس

لجنة مكافحة الإرهاب. وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شجعنا بنشاط الإبرام المبكر لبروتوكول اتفاقية جنيف بشأن الحماية المادية للمواد النووية، باعتباره آلية فعالة لمنع استخدام المواد أو المنشآت النووية لبلوغ مآرب إرهابية.

وفي إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أيدت المكسيك اعتماد توصيات لمكافحة تمويل الإرهاب، كتكملة لجهود مكافحة غسل الأموال التي تضطلع بها فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وتعمل المكسيك حاليا على تنفيذ تلك التوصيات.

وفي الوقت ذاته، تتخذ المكسيك تدابير لتعزيز إطارها القانوني الداخلي لمكافحة الإرهاب. وهذه مهمة مستمرة ولا مفر منها؛ كما يحث الجهاز التنفيذي والكونغرس المكسيكي مبادرات لتعزيز قوانيننا المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ومؤخرا، وافق مجلس الشيوخ في جمهوريتنا على التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وعلى انضمام المكسيك إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. ويسرني أن أعلن أنني بعد قليل، سأتشرف بإيداع الصكوك المتعلقة بهاتين الاتفاقيتين لدى المستشار القانوني للأمم المتحدة.

ونحن مقتنعون بأن أفضل السبل للقضاء على الإرهاب هو الوفاء بالالتزامات الدولية بفعالية وبنية صادقة، وتعزيز الجهود العالمية لتسوية الصراعات. وبفضل العمل الذي سننجزه في هذه الجلسة وفي جلسات أخرى، سنسهم في ضمان تمكين مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب من التعاون مع جميع الدول في هذه المهام وكفالة نجاحها. ذلك أن مكافحة الإرهاب معركة لا تملك البشرية ثمن خسارتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد إيغور س. إيفانوف وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اليوم، يبحث مجلس الأمن مسألة غاية في الأهمية، وهي كيفية مواصلة تكثيف وزيادة فعالية التعاون في مكافحة الإرهاب. وهذه المبادرة التي أخذت فرنسا بزمامها تمثل تطورا جاء في أوانه تماما، ونحن نرحب به. إن موجة الأعمال الإرهابية الجديدة التي هزت أركان العالم في أواخر العام الماضي، أكدت من جديد، وبوضوح مثير للجزع، أن المجتمع العالمي ما زال يواجه عدوا قويا لا يعرف الرحمة. واليوم، أصبح ذلك العدو الخطر الرئيسي الذي يهدد الأمن الدولي وأسس النظام العالمي الحديث. وهذا بالتحديد ما يحتم على المجلس أن يزيد من كثافة دوره النشط في التصدي للمشكلة العاجلة المتمثلة في مكافحة الإرهاب.

وقد برهنت بالفعل استراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي المتعددة الأبعاد التي طورت تحت رعاية الأمم المتحدة وتم تعريفها في قرارات مجلس الأمن، على فعاليتها، التي تجلت في التعامل مع بؤرة إرهاب شديدة الخطورة كانت في أفغانستان، حيث أمكن القضاء عليها من خلال جهد مشترك. وهذا التطور ينبغي زيادة تعزيزه والتوصل إلى نتيجة ناجحة سيتوقف إلى حد بعيد على المحافظة على وحدة ائتلاف عريض مناهض للإرهاب. وهذا الائتلاف يجب أن يظل مرتكزا على الأساس الراسخ لميثاق الأمم المتحدة وعلى القانون الدولي. وعلينا أن نحرص على عدم الإقدام على خطوات انفرادية من شأنها أن تهدد وحدة هذا الائتلاف المناهض للإرهاب.

وفي هذا السياق، نحبذ تسوية الحالة المتعلقة بالعراق بالوسائل السياسية التي تكون متسقة بدقة مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع.

وعلينا أن ندرك جميعا أننا ما زلنا في بداية طريقنا الصعب لمكافحة الإرهاب. فنحن أبعد ما يكون عن سحق الإرهاب؛ بل الواقع أنه ما زال يتمتع بإمكانات مالية وبشرية لا يستهان بها؛ وهو يستعد الآن لتسديد ضربات جديدة في شتى أصقاع العالم.

ومن المفزع أيضا أن الإرهابيين يسعون إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وهذه كارثة لا يمكن أن نسمح بوقوعها. وينبغي، إذن، زيادة تعزيز نظم عدم الانتشار المتعلقة بهذا النوع من الأسلحة.

إن الهجمات الإرهابية الخسيسة التي وقعت مؤخرا في روسيا وإندونيسيا وكينيا — والتكرار اليومي تقريبا لمثل هذه الأعمال في الشرق الأوسط — دليل واضح على الحاجة إلى نهج شامل في مكافحة الإرهاب على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

ويجب مواجهة الأسلوب المتطور الآثم للإرهابيين بعمل موحد مدروس بعمق وحاسم من المجتمع الدولي. لا بد أن يسود تفاهم مشترك، بما في ذلك على مستوى مجلس الأمن، بأنه لا يمكن على الإطلاق وجود مبرر للأعمال الإرهابية. ونحن أنفسنا ينبغي أن نعمل على هذا الأساس. ولا بد أن يواجه المجرمون العقاب على ما اقترفوه.

ولكن بالمثل يجب اتخاذ تدابير حاسمة أيضا ضد المتواطئين مع الإرهابيين. والذين يؤوون العصابات الإجرامية أو يمولونها أو يساعدونها بأية طريقة هم أنفسهم مجرمون. ولقد أصبح هذا المنطق الأساسي في القانون الجنائي حتمية دولية مع اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويمكن للجنة مكافحة الإرهاب أن تتابع هذه المهمة بنشاط، وهي اللجنة التي اكتسبت منذ إنشائها سمعة ممتازة بسبب عملها الدينامي وغير المتحيز والمتسم بالشفافية. ومن المهم ألا تكتفي اللجنة بمساعدة الدول الأعضاء على تحسين قوانينها المناهضة للإرهاب، بل ينبغي لها أيضا أن تنظر في كيفية تطبيق تلك القوانين وفقا لمتطلبات العصر.

وهناك احتمالات واعدة للتعاون بين اللجنة والمنظمات الإقليمية والدولية. وستواصل روسيا الإسهام بقوة في أنشطة اللجنة في هذا المجال، بما في ذلك من خلال تشجيع اتصالات العمل بين اللجنة وآليات مكافحة الإرهاب في رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ومن منظور أوسع، يجب تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب بدرجة أكبر، أولا وقبل كل شيء من خلال الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات السارية لمكافحة الإرهاب. وتدعو روسيا بقوة إلى العمل السريع لتحقيق هذه الغاية. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، دخلت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب حيز النفاذ في بلادي. والعمل جار حاليا في روسيا للمصادقة على اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها.

وفي الوقت ذاته، نشعر بخيبة أمل كبرى لتباطؤ العمل في مشروع الاتفاقية الدولية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي ومشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. إن تعذر التغلب على الخلافات السياسية والأيديولوجية يتعارض مع مصالح المجتمع الدولي بأسره ويثير الشكوك حول قدرتنا على العمل بفعالية وبروح المسؤولية في الأوضاع المعقدة. لقد حان وقت الارتقاء فوق الخلافات، خدمة لأهدافنا المشتركة الرامية إلى القضاء على الخطر الإرهابي والانتهاء من العمل على هاتين الوثيقتين الهامتين بأسرع ما يمكن.

من الواضح تماما أن الإرهاب انتهاك فاضح لحقوق الإنسان والحريات، بما في ذلك الحق الأساسي في الحياة. ولهذا يتضمن جدول أعمالنا مهمة إرساء حق الإنسان في الحماية من الإرهاب. ونرى أنه لا بد أن ننفذ بأسرع

ما يمكن المبادرة الروسية المعروفة تماما بوضع مدونة لحماية حقوق الإنسان من الإرهاب، تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويتضح تماما أيضا أنه لن يتسنى القضاء التام على الإرهاب إلا إذا أُزيلت التربة الخصبة التي ينمو فيها. وتشمل تلك التربة، بصفة خاصة، الصراعات الإقليمية، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية غير المتكافئة.

لقد اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع مشروع القرار الروسي المعنون ''التصدي للتهديدات والتحديات العالمية'' (قرار الجمعية العامة ١٤٥/٥٧). ونرى في ذلك دلالة على أن المجتمع الدولي بات يفهم الدور الريادي للأمم المتحدة في وضع نهج شامل للقضاء على الإرهاب والتهديدات الخطيرة الأخرى للأمن الدولي. وينبغي الآن أن نبدأ العمل معا لبناء نظام عالمي للتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة.

إن تعزيز التضامن الدولي في مكافحة الإرهاب ليس، بالنسبة لروسيا، مجرد تشدق بالألفاظ في الخطاب السياسي. فقد قال رئيسنا، السيد بوتين، إن بلدنا يعيش في حالة حرب حقيقية أعلنها الإرهاب الدولي. إن الأعمال الإرهابية واسعة النطاق التي تم ارتكابها العام الماضي في كاسبيسك وموسكو وغروزني، وآثار الإرهاب الشيشاني في عدد من البلدان الأوروبية والإسلامية، لا تدع مجالا للشك في أن الإرهاب الشيشاني جزء لا يتجزأ من الهياكل الأساسية للإرهاب الدولي، التي تشمل القاعدة. ولدينا أدلة دامغة تثبت صحة ذلك.

ولقد قدرت روسيا كثيرا تضامن المجتمع الدولي مع بلدنا في أعقاب الهجمات الإرهابية الشيشانية. ولكن المهم ألا نقتصر على التضامن وحده. علينا أن نتعلم الدرس الأساسي وهو أنه يتعين معاقبة كل الذين يشاركون في أنشطة إرهابية على النحو الملائم، وأينما كانوا. ومن واجب كل دولة ألا تسمح لهم بالإفلات من يد العدالة. لا يجوز الأخذ بمعايير مزدوجة في هذا الصدد؛ وإلا لن يكون الانتصار حليفنا بل حليف الإرهابيين والمتواطئين معهم.

هناك الكثير مما يجب عمله لاجتثاث آفة الإرهاب، ولكن يمكننا أن نحقق ذلك إذا عملنا معا. وروسيا، بدورها، ستبقى في طليعة حرب المجتمع الدولي على الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة آنا بالاسيو بايليرسوندي، وزيرة خارجية إسبانيا.

السيدة بالاسيو بايليرسوندي (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): الإرهاب اليوم تهديد عاجل لسلام مجتمعنا الدولي، الذي يريد أن تحكمه سيادة القانون. إننا نواجه تحديا رئيسيا في القرن الحادي والعشرين. وأقل تهاون من جانبنا في مواجهة الإرهاب سيكون جريمة؛ والتقاعس عن العمل خطأ لا يمكن تخيل عواقبه. والذين يعتقدون أن هذه المشكلة لا تؤثر عليهم مخطئون. فلقد ذكّرتنا الأحداث التي وقعت مؤخرا على نحو مؤلم بأن الشيء الذي يبدو احتمالا بعيدا عن مجتمعنا يمكن على الفور أن يصبح شيئا شائعا ومروعا.

هناك الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، ومنهم الآلاف في منطقة الباسك في إسبانيا، الذين يتعين عليهم أن يعيشوا كل يوم عالمين أنهم هدف لهجمات إرهابية. إن الإرهاب أحد مصادر القلق الرئيسية لمجتمعاتنا الديمقراطية. ومواطنينا يعلمون تماما أن الموت والقتل والدمار والخراب ليست أهدافا في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق غاية. إن هدف الإرهاب في نهاية المطاف، هو تقويض القيم الأساسية التي يقوم عليها وجودنا المشترك، أي الديمقراطية والحرية وسيادة القانون.

ولقد أدركنا في إسبانيا منذ وقت مبكر جدا أن الإرهاب لم يعد بالنسبة للدول مسألة تخص الشرطة المحلية.

وإذا كنا تعلمنا شيئا من الهجمات الإرهابية، فهو أن الأمن لا يتجزأ وأن الدول والمناطق ليست في عزلة بعضها عن بعض. ولقد أظهر المجتمع الدولي أنه هو أيضا يفهم ذلك من خلال رده المشترك على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفعل ذلك من خلال العمل عبر كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والآن من خلال مجلس أوروبا، الذي شرع من فوره في وضع مشروع لاتفاقية موضوعية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ولأن الإرهاب يهمنا جميعا، ولأنه يهددنا جميعا، يصبح لزاما على الأمم المتحدة أن تتصدر وتوجه مكافحة الإرهاب. وأود في هذا السياق أن أنوه بالأدلة الجديدة على التصميم والاعتبار والقيادة التي أبداها لنا الأمين العام، كوفي عنان.

فثمة ثلاثة محاور في ذلك الكفاح: فإذا أردنا أن نكون فاعلين فعلينا أن نركز على فهم مشترك للإرهاب؛ وإذا أردنا أن نكون فاعلين فعلينا أن نقطع دابر الإرهاب بقمع وسائل تمويله والوقوف بثبات في وجه الجريمة الدولية؛ وإذا أردنا أن نكون فاعلين فعلينا أن نكون صارمين مع النظم التي تؤوي أو تشجع أو تحمي الإرهاب، وخاصة إذا كانت حائزة لأسلحة الدمار الشامل أو بوسعها أن تستحدثها.

ولا تتعارض الحرية والأمن مع مفاهيم هذه الحرب. فللحرية والأمن في هذه المعركة علاقة تكافلية حيث لا بد من تعزيزهما معا.

ففي المجال العالمي، تعد اتفاقيات الأمم المتحدة المختلفة لمكافحة الإرهاب صكوكا تحتل الأولوية الأولى، ولا بد لنا من مواصلة جهودنا لتحقيق التصديق العالمي على تلك النصوص، دون إغفال هدف وضع اتفاقية شاملة للأمم المتحدة في ذلك الميدان.

إن اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب لخطوتان حيويتان للأمام. ونحن نشيد باللجنة لما قامت به من عمل. وعلينا أن نواصل البناء على ما أنجزته، وفق ما قال السفير غرينستوك. وأنا أهنئه بما يقوم به من عمل.

ولا يمكن أن يقتصر عمل اللجنة على مجرد استعراض نظري للتقارير. بل عليها اقتراح تدابير قانونية وسياسية تكون فعالة في عالم الواقع، في مجالات منع وقمع تمويل الإرهاب؛ وتحديد واقتراح أدوات لتبادل المعلومات ولنظم للإنذار المبكر يمكنها منع الهجمات؛ وتقديم توصيات للرقابة الفعالة على الحدود؛ وإصدار ومراقبة بطاقات التعريف ووثائق السفر.

وعلينا أن نصر أيضا على اتخاذ تدابير لمنع الدعم الإيجابي أو السلبي للإرهاب وللتعاون الإداري والقانوني في مجال منح الملجأ للإرهابيين. ثم إننا يجب أن ننظر في تعديل ولاية اللجنة لتتسنى لها مواصلة أداء الدور الفعال والكفء الذي تتبعه، حيث أننا نعلم أن الإرهاب يرتبط غالبا بأنشطة أخرى دولية غير مشروعة؛ لأننا لا يمكن أن نكافح الإرهاب بفعالية دون مواجهة تلك المسائل: أي الاتجار بالأسلحة وغسل الأموال وسائر المخالفات الدولية. وعلينا أن نولي اهتماما خاصا للغاية لمنع حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل.

والمجتمع الدولي حقيقة واقعة، وهو يتشاطر الأمل في إقامة عالم أكثر عدلا، بمثل ما يتشاطر الضعف الأليم أمام الإرهاب والتهديدات العالمية الأخرى. ولا يمكن أن تقتصر العلاقات الدولية على الإدارة الثابتة للأزمات. بل لا بد أن تشمل عنصرا قاطعا في الكفاح من أجل عالم أفضل.

والتحدي المشترك الكبير أمامنا هو صياغة تلك العلاقات بعبارات قانونية بغية الوصول إلى التعايش الدولي الأكثر عدلا وأمنا. فمكافحة الإرهاب أولوية أساسية لتحقيق ذلك الهدف.

ومن ثم فمبادرة الرئاسة الفرنسية تأتي في وقت مناسب للغاية. وإسبانيا تؤيد بشدة مشروع القرار الذي نتوقع أن يعتمد في ختام هذه المناقشة.

وختاما ففي هذا السعي المشترك يستطيع المجتمع الدولي أن يعتمد دائما على مشاركة إسبانيا الحازمة التي، كما ذكرت قبل قليل سنهتدي بها في عمل لجنة مكافحة الإرهاب التي سيعهد إلينا برئاستها اعتبارا من نيسان/أبريل، وهو الأمر الذي نقدره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد كولين ل. باول.

السيد باول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، لجمعنا اليوم لإعادة تأكيد التزامنا بمكافحة الإرهاب. وأشكر الأمين العام على ملاحظاته الممتازة التي أبداها قبلي.

ومن المناسب تماما أن تجتمع هذه الهيئة على المستوى الوزاري لاستعراض حملتنا ضد الإرهاب وللمساعدة على وضع خطة للتحرك قدما. ومن المناسب أن نجتمع هنا في نيويورك، الموقع الذي شهد أكثر الهجمات دموية، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ولأبدأ ملاحظاتي بالانضمام إلى زملائي الآخرين في الإعراب عن الشكر للسفير غرينستوك على جهوده الدؤوبة بصفته رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. فقد حولت بصيرة السفير غرينستوك ونشاطه والتزامه اللجنة من مجرد فكرة إلى سلاح قوي لمكافحة الإرهاب، ونحن جميعا مدينون له دينا مليئا بالامتنان. فشكرا لك يا جيرمي.

كذلك أتوجه بالشكر إلى زملائنا الإسبان لقبولهم تولي رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب في نيسان/أبريل. ونطمئنهم إلى دعمنا الكامل في البناء على عمل السفير غرينستوك لجعل اللجنة سلاحا أقوى في ترسانة مكافحة الإرهاب.

ونحن بحاجة إلى لجنة فعالة لمكافحة الإرهاب، ذلك أنه، على الرغم من التقدم المحرز في العام الماضي لا يزال هناك الكثير الذي يتحتم عمله. وبما أن الهجمات القاتلة في بالي وموسكو وممباسا وفي أماكن أخرى تذكرنا بمأساوية باستمرار التهديدات الإرهابية وبأن مواطني أي بلد لن يكونوا ناجين. إذ قد هلك أبرياء من نحو ٩٠ بلدا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وضحايا بالي ينتمون على الأقل إلى ٢٥ بلدا مختلفا. وليست هناك قضية تبرر قتل الأبرياء. ونحن نرفض رفضا تاما الإرهابيين والإرهاب. فلا بد لنا أن نخلص العالم المتحضر من هذا السرطان. ولا بد أن نشن حملتنا على كل صعيد وبكل أداة أنتجها العلم طالما كان الإرهاب قائما. وقد أكد الرئيس بوش "أننا سنكسب هذا الصراع بالتراكم الصبور للنجاحات وبمواجهة سلسلة من التحديات بإصرار وإرادة وهدف".

إن الإعلان الذي سنعتمده اليوم يوضح أن لهذه الحرب جبهات كثيرة: من غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى الاتجار بالأسلحة وانتشار أسلحة الدمار الشامل. فلا بد من أن نكافح الإرهاب على هذه الجبهات جميعها.

لقد تأثرت كثيرا بعدد من التعليقات التي استمعت إليها اليوم من مختلف الزملاء. وأشكر زميلي ممثل باكستان على التزام باكستان باستمرار مطاردة عناصر القاعدة. ولا بد لنا من الوصول إلى كل واحد من هؤلاء الإرهابيين وتقديمهم إلى العدالة أو تدميرهم.

كذلك ألاحظ أن عددا من زملائي أشار إلى الوضع بالنسبة للعراق وإلى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وسوف يجتمع المجلس في القريب العاجل مرة أخرى لتحديد ما ينبغي عمله في هذا الوضع. فلقد أعطيت للعراق فرصة أخيرة بالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ويسرني أن الرئيس بوش هو الذي أتى بهذه القضية إلى المجلس بأقوى طريقة في أيلول/سبتمبر المنصرم كي يعطي العراق هذه الفرصة الأخيرة. فيجب ألا نتقاعس عن أداء واجباتنا ومسؤولياتنا حين تعرض علينا الوقائع المادية في الأسبوع المقبل لدى نظرنا في رد العراق على القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ولن نعجز عن اتخاذ الإجراء الذي يكون ضروريا لأننا نخشى ما قد يفعله الآخرون. ولن تردنا الصدمة إلى العجز لخشيتنا من الخيارات الصعبة التي تنتظرنا.

ولذا سيكون أمامنا عمل كبير، عمل شاق، في الأيام القادمة، ولكن لا يمكننا التقاعس عن مسؤولياتنا، وهي التعامل مع نظام ظل يسعى إلى استحداث وحيازة وتخزين أسلحة الدمار الشامل، ويرتكب اعتداءات إرهابية ضد جيرانه وضد شعبه، وظل ينتهك حقوق الإنسان لشعبه وجيرانه. لذلك فمهما بلغت صعوبة الطريق أمامنا بالنسبة للعراق يجب ألا نتقاعس خشية السير في ذلك الطريق. ونرجو أن نجد حلا سلميا، ولكن وإذا لم يمتثل العراق امتثالا كاملا فيجب ألا نتقاعس عن مسؤولياتنا التي حددناها لأنفسنا عندما اعتمدنا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع؛ وأعربت دول أخرى كثيرة عن تأييدها للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

إن وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين أو الدول التي تدعم الإرهابيين يمثل خطرا ماديا لنا جميعا. ولا بد من أن نجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية، ويجب أن نقيم تعاونا أوثق لإبعاد تلك الأسلحة عن أيدي الإرهابيين. فلقد عملت الأمم المتحدة طويلا على تهيئة المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، فإننا لاحظنا هنا صباح هذا اليوم وجود ١٢ اتفاقية وبروتوكولا تم التفاوض عليها برعاية الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها. ومن الحيوي أن تصبح جميع الدول أطرافا في كل هذه الاتفاقيات والبروتوكولات وأن تنفذها تنفيذا كاملا في أقرب وقت ممكن.

وباتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، غيرت الأمم المتحدة بصورة أساسية الطريقة التي يرد بها المجتمع الدولي على الإرهاب. فقد أوجد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) التزاما على جميع الدول الأعضاء بالعمل معا لحرمان الإرهابيين من قدرة الحصول على الأموال ونقلها، وإيجاد الملاذ الآمن، واقتناء الأسلحة، أو عبور الحدود الدولية. وقال القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أنه إذا كنت عضوا في مجتمع الأمم المتحضرة، يجب عليك الاضطلاع بدورك في القضاء على الشبكات الإرهابية والأنشطة الإرهابية.

وكما رأينا وكما نناقش هنا اليوم، بدأ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يحدث أثرا. فقد قدمت معظم الدول الأعضاء تقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب تصف التدابير التي اتخذتها هذه الدول لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتحدد المزيد مما يُحتاج إلى فعله. وهذه خطوة هامة جدا، وكما ذكر السفير غرينستوك في وقت سابق، ينبغي للدول التي لم تتخذ هذه الخطوة أن تمتثل بأسرع ما يمكن. وينبغي للدول التي امتثلت أن تستمر في التجاوب مع طلبات لجنة مكافحة الإرهاب.

وبعض البلدان تتوق إلى تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإلى اتخاذ تدابير أخرى لمناهضة الإرهاب، لكنها تفتقر إلى المهارات والموارد الضرورية لكي تفعل ذلك بفاعلية. ويجب أن نساعدها على بناء قدراتها. وأناشد جميع

الدول التي لديها خبرة في مكافحة الإرهاب أن تساعد شركاءنا الراغبين في ذلك. وقد تصدت كثير من البلدان للتحدي بالفعل. فعلى سبيل المثال، تقدم الأمانة العامة للكومنولث، وفرنسا، واستراليا، وألمانيا، ونيوزيلندا والنرويج جميعها المساعدة في مجالات من قبيل صياغة تشريعات لمكافحة الإرهاب.

ومن جانبنا، فقد زدنا مساندتنا لبناء القدرة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. وفي السنة الماضية وحدها، درب برنامجنا للمساعدة في مكافحة الإرهاب حوالي ٤ ٨٠٠ من موظفي الأمن من ٦٠ بلدا على كل شيء من كشف المتفجرات إلى التفاوض بشأن الرهائن والتحقيق في مسرح الجريمة وحماية الشخصيات البارزة. كما أننا نكرس ١٠ ملايين دولار في السنة القادمة للمساعدة في تعزيز قدرة ١٨ بلدا على حرمان الإرهابيين من الأموال التي يحتاجون إليها لقتل الناس الأبرياء.

والواقع أن المجتمع الدولي أحرز بالفعل تقدما باهرا في تجميد أصول الإرهابيين. واضطلعت الأمم المتحدة بدور رائد في هذا الجهد الذي لم يسبق له مثيل. فعلى سبيل المثال، قدمت الأمم المتحدة ٣٢٤ اسما لتجميد أصول أصحابها. وبالإضافة إلى ذلك، أرسى قرارا مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) قاعدة قوية لوقف تدفق النقد إلى الإرهابيين المرتبطين بحركة طالبان، وتنظيم القاعدة، وأسامة بن لادن.

ويسرنا بصفة خاصة أنه في يوم الجمعة الماضي اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ويرمي هذا القرار الجديد الهام إلى تحسين الدول الأعضاء لتنفيذ الجزاءات التي تستهدف الإرهابيين والتي ليس لها حدود زمنية. وما كان يتسنى للمجتمع الدولي أن يبعث برسالة أقوى على تصميمه على سحق الإرهاب.

ونحن نتطلع إلى العمل مع السفير فالديس، ممثل شيلي، إذ سيتولى رئاسة اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) لتنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. بل إن تلك اللجنة أصبحت أكثر أهمية باتخاذ القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) بالإجماع.

لكننا نحتاج جميعا إلى أن نفعل أكثر من ذلك، كما نحتاج إلى تنسيق جهودنا بصورة أفضل. وتعمل كثير من المنظمات الدولية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بالفعل لمكافحة تهديد الإرهاب. ولهذه المنظمات دور هام تضطلع به في مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بشأن مكافحة الإرهاب. والآن حان الوقت لهذه الجماعات لكي تتحدث بعضها مع البعض الآخر، وتتبادل المعلومات وتنسق أنشطتها لإحداث أقصى أثر. وتتخذ لجنة مكافحة الإرهاب خطة أولى طيبة بعقدها اجتماعا في شهر آذار/مارس القادم بغية جمع كثير من هذه المنظمات معا.

والتحدي الماثل أمامنا هو أن ندخل مكافحة الإرهاب في صميم نسيج مؤسساتنا الوطنية ومؤسساتنا الدولية. ويجب أن ننهض إلى مستوى التحدي. ولا بد لنا أن ننهض إلى مستوى التحدي باتخاذ إجراءات تخلص العالم من الإرهاب، وتهيئ عالما يمكن أن يعيش فيه جميع أبناء الله بدون خوف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أُعطي الكلمة من ثم إلى وزير خارجية الصين، معالي السيد تانغ جياشوان.

السيد تانغ جياشوان (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أُعرب عن تقديري لفرنسا على مبادرتها بعقد هذه الجلسة الوزارية لمجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. وأود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على بيانه. وأعرب عن شكري أيضا للسفير غرينستوك على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن لمكافحة

الإرهاب بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جرى تحقيق نتائج إيجابية في المكافحة الدولية للإرهاب، وقد أحرزت لجنة مكافحة الإرهاب بعض التقدم في مساعدة الدول على صياغة تشريعات لمكافحة الإرهاب وقطع الدعم المالي عن الإرهابيين.

وفي نفس الوقت، ما زال القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب بعيد المنال. وتظهر الأعمال الإرهابية التي ارتكبت السنة الماضية في الجزيرة الإندونيسية بالي، وفي مسرح في موسكو، وفي مومباسا، كينيا، أن عملا شاقا جدا لا يزال ينبغي فعله في المكافحة الدولية للإرهاب. ويجب أن نقيّم التجارب السابقة في مكافحة الإرهاب بهدف الحفاظ على قوة الدفع في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ولهذا الغرض، من واجب المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية منتظمة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، تود الحكومة الصينية أن تشاطر المجلس الآراء التالية:

أولا، يجب أن نضمن أن الهدف المحوري في مكافحة الإرهاب هو صون السلام والأمن للبشرية. ومن الحتمي تعزيز مفهوم أمني جديد يؤكد الثقة المتبادلة والفائدة المشتركة والمساواة والتعاون حتى يمكن تهيئة بيئة واسعة مؤاتية في مكافحة الإرهاب. وستعزز تسوية القضايا في النقاط الساخنة وتخفيف التوترات في أماكن من قبيل الشرق الأوسط والعراق من التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ويجب أن تكون جميع هذه التدابير، والسبل والوسائل التي يستخدمها المجتمع الدولي مفضية إلى انفراج في حدة التوترات على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي.

ثانيا، ينبغي أن ندير حملتنا لمكافحة الإرهاب على أساس تعزيز التنمية والرفاهية الدوليتين للجميع. ولا يمكننا القضاء التام على الأسباب الجذرية للإرهاب، إلا عندما ننجح في تحقيق التنمية المشتركة بمساعدة اقتصادات بعضنا بعضا. ولن نتمكن من إزالة التربة التي يترعرع فيه الإرهاب، ما لم نسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ونحقق العدالة الاجتماعية. ولن نتمكن من حرمان الإرهاب من ملجئه الأخير، إلا إذا توصلنا إلى استراتيجية إنمائية عالمية تتيح للجميع أن يتعايشوا وأن يحصلوا على فوائد الرفاهية والمشاركة فيها. وفي هذا الصدد، سيكون تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية أمرا لا غنى عنه، وهاما لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

ثالثا، ينبغي لنا تحقيق المزيد من تعزيز التفاهم والتكامل بين الحضارات بغية كفالة أوسع مكافحة ممكنة للإرهاب. فالإرهاب عدو مشترك لجميع الحضارات، والمجموعات العرقية، والأديان. وينبغي أن توفر مكافحة الإرهاب فرصة للحضارات كي تتعلم من بعضها بعضا عن طريق عمليات التبادل المشترك، ونقطة بداية جديدة لحوارها وتكاملها، ومحركا جديدا لتقدمها المشترك ورفاهيتها، بدلا من أن تكون سببا لكراهية عرقية أكبر، وصراع عنصري، وصدامات بين الحضارات أو انشقاقات بين الشعوب.

رابعا، ينبغي لنا تعزيز المزيد من التبادلات وتعاون أوثق بين الأمم، وهو أمر محوري للنجاح في مكافحة الإرهاب. ويقتضي النجاح في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب التضامن والتعاون والعمل المشترك بين البلدان. وتوجد إمكانية ضخمة لكي يعزز المجتمع الدولي التعاون لضمان الملاحة الجوية الآمنة، والمواصلات البحرية الآمنة، وأمن الشبكات. ويعتمد نجاح هذه الحملة أيضا على الدور الرائد للأمم المتحدة، بمبادئ ومقاصد الميثاق وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا بوصفها المبادئ الهادية له. ونتعشم أن تعتمد لجنة مكافحة الإرهاب تدابير أكثر قوة في مساعدة البلدان النامية لتعزيز بناء القدرة في مكافحة الإرهاب، وأن تدعم تلك المساعي.

وتولي الصين اهتماما كبيرا لمكافحة الإرهاب. وقد أدلى الرئيس جيانغ زمين في المؤتمر الوطني الأخير السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني، ببيان هام شدد فيه على أهمية تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي لكل من أعراض وأسباب الإرهاب؛ والاحتراس من الأنشطة الإرهابية والقضاء عليها؛ واستئصال جذور الإرهاب ببذل جهود مضاعفة.

وشاركت الصين مشاركة نشيطة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب. ووقعت وصدقت على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب تقريبا وتعاونت مع البلدان المعنية.

وكانت الصين نفسها ضحية للإرهاب. فقد ارتكبت منظمات تركستان الشرقية الإرهابية العديد من الاعتداءات الإرهابية في منطقة زينيانغ الصينية وفي المناطق المجاورة في آسيا الوسطى، وعرّضت السلم والأمن في هذه المناطق لتهديد خطير. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أدرج مجلس الأمن الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية في قائمة المنظمات الإرهابية. إن الحكومة الصينية مستعدة للانضمام إلى جميع الأطراف لمواصلة الكفاح بتصميم وفعالية ضد قوى تركستان الشرقية الإرهابية، وضمان السلم والأمن للشعب الصيني بجميع قومياته وصون السلم والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فرانسوا لونسيني فال، وزير الخارجية والتعاون في غينيا.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة، وأن أرحب بالأعضاء الخمسة الجدد في مجلس الأمن.

يؤكد مجلس الأمن، من خلال هذه الجلسة، تصميمه على إيلاء أولوية عليا للكفاح الذي يخوضه المجتمع الدولي ضد الإرهاب. واسمحوا لنا أن نشير إلى أن الاعتداءات الإرهابية الفاجعة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ارتكبت خلال رئاسة فرنسا لمجلس الأمن، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبرئاسة فرنسا النشيطة، اتخذ المجلس في ذلك الوقت قرارات هامة، بما فيها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

كما أود، سيدي، أن أشدد بوجه خاص على الدور الذي اضطلع به بلدكم في عملية صياغة واعتماد الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وهذا هو سبب سعادتي بالإشادة بوفدكم للجهود البارزة المستمرة التي تبذلها فرنسا للقيام بكل فعالية بمكافحة الإرهاب الذي يشكل خطرا واضحا يهدد السلم والأمن الدوليين.

كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي، ورئيس لجنة مكافحة الإرهاب على بيانه الهام.

لقد اتخذ المجتمع الدولي، منذ اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، العديد من الخطوات لمكافحة شرور الإرهاب – على الأصعدة دون الإقليمي والإقليمي والدولي. وتعتبر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن فضلا عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء، جزءا من هذا النهج.

وإننا نشيد بالعمل الذي اضطلعت به لجنة مكافحة الإرهاب. ويعد التقدم الذي أحرزته دليلا لا على تصميمها على الوفاء بمسؤولياتها بسرعة وفعالية فحسب، بل أيضا على الإرادة السياسية لدولنا الأعضاء في تحمل مسؤولياتها. كما أود أن أشيد بالسير جيرمي غرينستوك الذي يستحق كل الثناء على تفانيه المستمر، ومهاراته والطريقة المثلى التي قاد بها عمل اللجنة.

ونرحب بالاقتراح الذي تقدمت به لجنة مكافحة الإرهاب بعقد جلسة خاصة في القريب العاجل، مع ممثلي المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، التي سوف تقوم دون أدنى شك بالمساعدة على تعزيز قدرة الدول على مكافحة الإرهاب من خلال العمل المنسق والمتضافر على جميع الأصعدة. ويشجع وفدي اللجنة على مواصلة حوارها مع جميع الدول بشأن الخطوات المحددة التي يتعين اتخاذها لتنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويلاحظ وفدي مع الارتياح أن العديد من الدول قام بتوقيع وتصديق الاتفاقيات الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب. ويؤيد وفدي التعجيل باعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، ونؤيد العمل على إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي.

ومن المؤكد أن اللجنة تمكنت من إبراز الصلة بين الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة المنظمة. ولا يزال أمام اللجنة شوط بعيد لإنجاز عملها، لأن مكافحة الإرهاب مسعى طويل الأجل يتطلب تعزيز التشريعات الوطنية وقيام الدول بالتصديق على مختلف الصكوك الدولية.

ويكرر وفدي إدانته الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كانت القضية التي يزعم مرتكبوه أنهم يدافعون عنها. وينبغي ألا تؤدي الصراعات والخلافات السياسية إلى حجب التزامنا بمكافحة هذا الشر، الذي يؤثر في المجتمع الدولي بأسره. وتعتقد غينيا بأن كون أي بلد لم يقع ضحية لهذه الأعمال لا يمكن أن يكون سببا لإحجامه عن الانضمام إلى الكفاح للقضاء على الإرهاب.

لذلك، أضافت غينيا إلى قانونها الجزائي أحكاما ترمي إلى قمع جميع التهديدات أو الأعمال الإرهابية. وعلاوة على ذلك، فإن محاكمنا الوطنية تتمتع باختصاص المحاكمة على الأعمال أو التهديدات الإرهابية المعترف بها في الاتفاقيات الدولية التي انضمت غينيا إليها. وهذا الاختصاص مستمد من المادة ٧٩ من دستورنا، التي تعتبر أن القانون الدولي يتمتع بالأولوية على التشريع الوطني.

واتخذت حكومتنا الخطوات اللازمة للانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب التي لسنا طرفا فيها حتى الآن. وقد سبق أن اتخذت السلطات المختصة الإجراءات اللازمة لبلوغ هذا الهدف.

وإن بلدي، الذي ما فتئ يشارك على الدوام في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، قد اشترك في جملة اجتماعات منها المؤتمر الخاص لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود في كوالالمبور في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل من العام الماضي. كما حضرنا الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بالإرهاب، المعقود في الجزائر في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

ويعتقد وفدي بأن بإمكاننا أن نقيس نجاح جهودنا لمكافحة الإرهاب بالنظر إلى الأرواح العديدة التي تمت حمايتها وإلى الأعمال الإرهابية التي أجهضت. ومما يدعو إلى الأسف أن اعتداءات بالي وممباسا وعملية أخذ الرهائن في موسكو، قد أسفرت عن خسارة في الأرواح، مما يوضح حاجتنا إلى تعزيز التعاون بدرجة أكبر لمكافحة الإرهاب.

إن غينيا راغبة في المساهمة في تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بوضع السياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب، التي قدمت إلى الأمين العام.

إن النجاح في التغلب على عوامل الانقسام يعتمد على تضامن المجتمع الدولي بأسره. وهذا ما يتطلب التسامح والحوار بين الحضارات والقبول بالاختلافات فيما بيننا من أجل مصالحنا المشتركة. كما يتعين علينا حل الصراعات

الإقليمية، التي تستعر في العديد من البلدان، والسعي إلى حلول عادلة لمشاكل التنمية.

ونحن على اقتناع بأن الطريق أمامنا مليء بالعقبات، لكننا مع ذلك لا بد من أن نواصل التحرك نحو هدفنا المشترك المتمثل في استئصال الإرهاب. ونأمل أن تؤدي النتائج التي تتمخض عنها هذه الجلسة إلى إعطاء زخم جديد لجهودنا المشتركة، وإننا بهذه الروح نؤيد مشروع البيان الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية، سعادة السيد ميخائيل وهبة.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أنقل إليكم وإلى السادة الوزراء والسيد الأمين العام وممثلي الدول الأعضاء في المجلس أطيب تحيات السيد فاروق الشرع، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية. ونظرا لتعذر حضوره اليوم في هذا الاجتماع الهام، فقد كلفني بإلقاء البيان التالي باسمه.

"يسعدني أن تترأس فرنسا، الدولة الصديقة لسورية، مجلس الأمن الدولي لهذا الشهر، مؤكدا ترحيبنا بمبادرة السيد دوفيلبان وزير خارجية فرنسا بعقد هذه الجلسة على مستوى وزراء الخارجية لبحث موضوع هام وجوهري وهو التعاون المشترك من أجل مكافحة الإرهاب الدولي. ولقد عبّرتُ شخصيا للسيد دوفيلبان عن هذا الترحيب خلال المحادثة الهاتفية التي جرت بيننا يوم الأربعاء الماضي.

"إن الأوضاع الخطيرة التي تعيشها منطقتنا الآن، والجهود التي تبذلها سورية وبعض دول المنطقة الجارة للعراق، التي تتأثر بشكل خطير ومباشر بما يمكن أن يحدث في العراق، هذه الجهود الرامية للتوصل إلى حل سلمي لموضوع العراق، لا تنفصل عن جهود مجلس الأمن لتنفيذ قراراته وخاصة القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، قد حالت دون حضوري إلى جانب زملائي وزراء خارجية الدول الأعضاء لهذا الاجتماع، آملا أن تثمر جهودكم ومداولاتكم في إعادة الأولوية إلى مسألة مكافحة الإرهاب الدولي، خاصة وأن هذا الإرهاب لا يستهدف بلدا أو دينا أو شعبا بعينه.

"تؤكد سورية على الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به في حشد جهود جميع الدول الأعضاء بغية محاربة الإرهاب الدولي وذلك انطلاقا من مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، التي تزداد أهمية عندما يواجه عالمنا مزيدا من التحديات والمخاطر.

"لقد شرعت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، باتخاذ إجراءات جدية لمحاربة الإرهاب الدولي بعد الأحداث المأساوية التي تعرضت لها الولايات المتحدة، والتي أدناها جميعا. إلا أن الإرهاب لم يبدأ بهذه الأحداث، وللأسف فإننا نعتقد بأنه لم ينته بعدها أيضا. ففي عالم اليوم يختلط العدل بالظلم، والحرية بالاضطهاد، والمبادئ بالمعايير المزدوجة، وبكلمات أقل ولكن بمفاهيم أعمق فإن الحق يختلط بالباطل.

"لا شك في أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يُشكل حجر الزاوية في جهودنا من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، ولا بد من الإشادة بالجهود التي بذلتها لجنة مكافحة الإرهاب برئاسة السفير جيرمي غرينستوك، حيث تعاونت سورية مع هذه اللجنة سواء من خلال عضويتها فيها أو من خلال التقارير التي قدمتها بصورة

كاملة. ونأمل أن تستمر اللجنة ومكتبها الجديد في أعمالها لمراقبة جميع الجوانب المتصلة بتنفيذ هذا القرار.

”ولكن هل ما اتخذ من إجراءات حتى الآن كافيا للاطمئنان؟ إن خطر الإرهاب الدولي يستدعي العمل المشترك لكي يحتل الأولوية في جهود المجتمع الدولي وأن لا تكون معالجته سطحية أو آنية، بل يجب البحث بصورة جادة في أسباب الإرهاب وجذوره، بمعنى لا بد من تشخيصه حتى نتمكن من معالجته والقضاء عليه.

”لقد ازدادت الهواجس وتعاظمت يوما بعد يوم لربط الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل، حيث تضمن مشروع البيان الرئاسي أمامنا إشارات واضحة تؤكد هذا الربط، ونحن أيضا في سورية نعتقد بخطورة هذا التلاقي بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، ونرى أنه موجه بالدرجة الأولى إلى منطقة الشرق الأوسط، سواء ما تعلق منه بالإرهاب أو بأسلحة الدمار الشامل. ولهذا نبهت سورية، منذ أكثر من عقدين من الزمن إلى خطورة ذلك ودعت إلى:

”أولا، عقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل الحرية. ولقد ساهمت سورية في هذا المجال في المفاوضات الجارية في الجمعية العامة للأمم المتحدة للاتفاق على مشروع اتفاقية شاملة ضد الإرهاب، تؤكد تفهم المجتمع الدولي للنضال المشروع ضد الاحتلال الأجنبي الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة، وتنبذ كل أعمال العنف خارج الأراضي المحتلة باعتبارها عملا من أعمال الإرهاب.

وترى سورية أنه لا بد وأن نتفق على هذا الحد الأدنى، وإلا لن تكون هناك جدية في مكافحة الإرهاب.

”ثانيا، جعل منطقة الشرق الأوسط، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والجرثومية والكيميائية، الأمر الذي دعت إليه سورية منذ عام ١٩٨٩، وانضمت إليها الدول العربية والإسلامية في المنطقة. وعملت بلادي طيلة السنوات الماضية على تحقيق هذا الهدف، لكنه لم يتحقق حتى الآن بسبب رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي بذريعة الانتظار حتى يتم التوصل إلى سلام بينها وبين جيرانها، هذا السلام الذي جعلته حكوماتها المتعاقبة سرابا بسبب رفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

”إذا كان الهدف الحقيقي للمجتمع الدولي هو فك هذا الارتباط الخطير بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومكافحة الأمرين معا، فإن هناك فرصة ثمينة يجب عدم تفويتها. دعونا نعمل سويا من أجل مكافحة الأمرين معا وبالتوازي، وذلك من خلال ما بادرت إليه سورية منذ عقدين من الزمن، وهو عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب، وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لا تستثني أية دولة من دوله.

”هناك آراء هامة تطرح في منطقتنا وحتى خارجها تؤكد على أنه من الصعب جدا مكافحة العنف بوجود احتلال واستيطان إسرائيليين. ولهذا فإن العمل الجاد من أجل إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي سوف يُسهم بشكل فعال في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي.

”إن سورية الـتي كـانت ضحيـة للإرهـاب منـذ مطلـع الثمانينـات مـن القـرن المـاضي نجحـت بقدراتها الذاتيـة في معالجـة أسـبابه وجـذوره، كمـا عملـت في إطـار الجامعـة العربيـة ومنظمـة المؤتمـر الإسـلامي، وكذلـك في الأمـم المتحـدة، مـن أجـل مكافحة الإرهاب الدولي، وتعاونت بشكل ثنائي مع عدد واسع من الدول من أجل هذه الغاية وستواصل التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، ومع كل الجهود الدولية المخلصة لتحقيق هذا الهدف النبيل للمجتمع الدولي.

”مرة أخرى أتمنى لكم التوفيق في جهودكم لما فيه مصلحة الجميع“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لشيلي.

السيد بالديز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أزجي إليكم أصدق تمنيات وزيرة خارجية شيلي، سوليداد ألفيار فالترويلا، الذي تعذر عليها المشاركة في هذه الجلسة لأسباب خارجة عن إرادتها.

وأعرب عن شكري لفرنسا التي ترأس المجلس على عقدها هذه الجلسة الهامة على مستوى الوزراء. وأشكر الأمين العام على كلماته الرصينة والسير جيرمي غرينستوك على التقرير الذي قدمه للمجلس.

ويشهد عقد هذه الجلسة على التزام المجتمع الدولي بمكافحة واحد من أشد التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين خطراً وعلى تحليه بالإرادة السياسية حيالها.

وإدانة الإرهاب بجميع صوره واجب أخلاقي وسياسي. فالإرهاب لا يهدد حياة الأبرياء فحسب بل يهدد أيضاً الأسس الأخلاقية والحضارية لمجتمعاتنا. ولذلك نشجب كل أعمال الإرهاب بوصفها إجرامية وليس لها ما يبررها، مهما كان الدافع إليها أو شكلها أو مظهرها.

بيد أن ذلك لا يكفي. فمواجهة هذه المشكلة تتطلب من المجتمع الدولي إبداء التزام فعال والأخذ بنهج عالمي حيالها، الأمر الذي يُسهم في جعل العالم أكثر أماناً، ويخلصه من الرعب. ولا مكان للحياد إزاء من يضعون أنفسهم خارج نطاق البشرية، ولا مكان للتسامح مع من يوفرون الملاذ الآمن للإرهاب أو يشجعونه.

ويجب أن نواصل العمل على أساس الفرضية الجدلية بأنه في العالم المتسم بالعولمة، يكون مصير كل بلد من بلادنا هو مصير جميع الشعوب. فنحن نتشاطر حيزا مشتركا لا يمكن لأحد أن يعيش فيه من دون مراعاة مخاوف ومشاكل الآخرين. ولقد رأينا، شاعرين بالرعب، تلك الهجمات على بالي ومومباسا وموسكو. ولا يوجد مجتمع في مأمن من هذا التهديد. والكفاح ضد الإرهاب ليس قضية الحكومات فحسب، بل يجب أن يتضمن مجتمعاتنا المدنية. لذلك، فمن الأساسي أن نفهم أن ذلك يجب أن يتأتى في إطار من الشرعية واحترام حقوق الإنسان. ولا يمكن محاربة الذين يكرهون قيمنا بتجاهل تلك القيم ذاتها. ولا يوجد أي اعتبار له من الحتمية ما يجعلنا ننسى تلك المبادئ.

وبهذه الروح من الوعي التام بأسمى قيم البشرية تصدت الأمم المتحدة وتصدى هذا المجلس بصورة لا لبس فيها للأحداث المأساوية التي هزت العالم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد دّل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على بداية تعاون غير مسبوق لتهيئة ظروف مكافحة الإرهاب بفعالية في العديد من مظاهره. وهو قرار له قيمة دائمة يضع لجنة مكافحة الإرهاب في محور عملية التعاون التي يجب ألا تظل أي دولة بعيدة عنها.

ويوفر عمل لجنة مكافحة الإرهاب فرصة فريدة للدول، من خلال قراراتها السياسية والتشريعية والمالية والإدارية، لتهيئة الظروف لبناء الثقة من أجل الإسهام في الأمن الجماعي. والعلاقة التي تربط بين اللجنة وأعضاء الأمم المتحدة علاقة قانونية. وهي علاقة مبنية على التزامات دولية واضحة يؤثر الامتثال لها على القيم والمبادئ التي تقوم عليها أنشطة المنظمة.

وبعد اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أوفت شيلي بجميع الالتزامات المنصوص عليها فيه. وتضع بلادي أولويات لجهود مكافحة الإرهاب على صعيد نصف الكرة الغربي، في إطار منظمة الدول الأمريكية، وفي الوقت ذاته تروج لتنسيق الجهود في محافل أخرى للتعاون دون الإقليمي مثل مجموعة ريو والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية.

ويشكل مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم نقطة تحول في عمل لجنة مكافحة الإرهاب، التي يقودها بكل كفاءة الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير جيرمي غرينستوك الذي نشكره على جهود. وحتى الان، عملت اللجنة على أساس من العلاقات الرأسية مع الدول الأعضاء في المنظمة. ونحن نرى أنه من المهم للغاية إقامة علاقات أفقية من الآن فصاعدا بين البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. والهدف من ذلك ليس مقصورا على السماح للدول بتطوير قدراتها الذاتية على مواجهة الإرهاب، ولكن أيضا مساعدة آخرين على تطوير هذه القدرات. ويدعم بلدي بالكامل هذا النهج الجديد، الذي يركز على عناصر التعاون ويتوخى الدعم لهذا المجهود من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. والنهج المشترك حيوي لنجاح استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.

إن التعاون بين الدول مكون أساسي لذلك النهج الجديد الذي يجب أن يتجاوز تبادل المعلومات. ومن خلال ذلك سيكون للتعاون أثر طويل الأمد على جهود مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد، يبدو من الملائم أن تعمل اللجنة في ثلاثة اتجاهات، أولا، ينبغي أن تضع مجموعة خبراء اللجنة برنامج عمل يتضمن التدابير العملية التي تراعي الوقائع المختلفة في المناطق والبلدان بغية توجيه المساعدة الفنية بحيث تضمن التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ثانيا، نحن نقر بأن مشاركة المنظمات الدولية، وخاصة تلك التي لديها قدرات وكفاءات خاصة في المجالات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، جانب مهم في وضع أهداف وأولويات العمل العالمي. ونقترح إنشاء مكون للتنسيق بين الوكالات يغطي أعمالا وبرامج قطاعية محددة. وينبغي تعزيز التنسيق أيضا فيما بين اللجان المختلفة التابعة لمجلس الأمن المعهود إليها بمكافحة الإرهاب.

ثالثا، يجب أن تكون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزءا من التركيز على مكافحة الإرهاب. وقد أطلقت اللجنة برامج في هذا الصدد ينبغي توسيع نطاق عملها. ووضعت منظمة الدول الأمريكية سياسة لمكافحة الإرهاب في نصف الكرة الغربي من خلال اللجنة المشتركة بين الأمريكتين لمكافحة الإرهاب.

وثمة إسهام من إسهامات منطقتنا في هذا المجال هو انضمام ٣٠ بلدا إلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب. ويمكن لهذه الاتفاقية أن تصبح نصا مرجعيا في المفاوضات لوضع نصي اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب واتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي الجاري صياغتهما في الأمم المتحدة حاليا. وتؤيد شيلي الجهود المبذولة لاختتام هذه المفاوضات، وبذلك يمكن سد الفجوات الحالية في القانون الدولي في هذا الميدان. ونقترح أيضا استخدام هذه الجهود السياسية في نصف الكرة الغربي لوضع معايير

مكافحة الإرهاب ولعمليات التنسيق الإقليمية. وسيتيح اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب المزمع عقده في ٧ آذار/مارس فرصة طيبة لزيادة هيكلة التعاون فيما بين المناطق.

إن الأمم المتحدة تواجه اليوم واحدا من أكبر التحديات التي واجهتها منذ إنشائها ألا وهو توفير التصدي الفعال من أجل منع هذا التهديد المرعب الجديد والقضاء عليه. ونحن مقتنعون بأن المنظمة لديها القدرة والشرعية لكي تفعل ذلك.

وتريد شيلي، بوصفها عضوا في هذا المجلس، إعادة التأكيد على التزامها بجهود لجنة مكافحة الإرهاب. وبتولي رئاسة اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، نود أن نعزز عمل اللجنة بمساعدة من جميع أعضاء المجلس والمنظمة. ونحن نفعل ذلك انطلاقا من قناعتنا بأن إمكانيات الإرهاب هائلة وأن جهود القضاء عليه ستكون طوية الأمد. ومع ذلك، فإن القضاء على الإرهاب حتمي إذا اضطلع المجتمع الدولي قاطبة بمسؤولياته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي ببيان الآن بصفتي وزير خارجية فرنسا.

يقف العالم الآن أمام مفترق طرق. فالأزمات ذات أبعاد عالمية. وفي هذا السياق، على مجلس الأمن، وهو أعلى هيئة تمثل إرادة المجتمع الدولي، مسؤولية استثنائية. لذلك، بادرت فرنسا بعقد هذه الجلسة. وأود أن أشكر الأمين العام والعديد من الزملاء الذين قبلوا دعوتي.

لا أريد أن أتكلم عن موضوع الإرهاب هنا في نيويورك من دو أن آتي وبكل أسف على ذكر ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. فذكراهم يجب أن تلهمنا مكافحة الإرهاب بمنتهى التصميم.

لقد وقعت هجمات جديدة في الشهور الماضية كانت فرنسا من ضحاياها. وأكدت الهجمات أن الإرهابيين مصممون أكثر من ذي قبل على تحطيم حياة البشر وزرع الدمار. وأكدت أيضا أن الإرهاب يهدد جميع البلدان وجميع الشعوب. ولذلك، لا يمكن مكافحته بشكل منفصل. وعلينا واجب إزاء الإرهاب – التعبئة الجماعية – وأمامنا هدف ألا وهو تحقيق النتائج.

ونحن فعلنا الكثير حتى الآن. وأعني الأمم المتحدة والدور الحيوي الذي أداه مجلس الأمن؛ واتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ والجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة؛ ولجنة مكافحة الإرهاب التي أود أن أشيد بعملها. وأعني أيضا مجموعة الثمانية وعملها في مجال عدم الانتشار وإجراءاتها ضد تمويل الإرهاب.

ومع ذلك، لا يزال أمامنا الكثير الواجب إتمامه. فالإرهاب يغير وجهه دائما. وهو قادر على مواءمة أساليبه وشبكاته وتأكيد طابعه العالمي. ومن المحتم علينا أن ننجز ما هو أكثر وأن ننجزه بصورة أفضل. كيف يمكننا أن نفعل ذلك؟

يمكننا أن نبدأ بتعزيز تعبئة المجتمع الدولي بأسره. ويمكن للأمم المتحدة بل ويجب عليها أن تؤدي دورا أساسيا في هذا التوجه الجديد. وحيث أن الأمم المتحدة هيئة عالمية، يجب أن تكون مركز جهودنا، وأن تركز اهتمامنا بطريقة عملية على المجالات التي تكون فيها أكثر قدرة من غيرها على الإسهام في حل مشاكلنا. وهي تؤدي بالفعل دورا حاسما في صياغة صكوك قانونية ضد الإرهاب. ويجب أن نفعل ما هو أكثر من ذلك في هذا الميدان لكي ننهي المفاوضات بشأن نصوص أساسية مثل الاتفاقية الشاملة ضد الإرهاب، والاتفاقية ضد الإرهاب النووي، ولكي نسمح

بتطبيق الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بالفعل. فلنوفر حافزا جديدا لمؤسسات الأمم المتحدة المسؤولة عن هذه المهمة.

وبما أن الأمم المتحدة هيئة عالمية، فإنها يمكنها أن تفعل المزيد لمساعدة البلدان - لا سيما بلدان الجنوب - على تعزيز آلياتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، أقترح أن ننظر في إنشاء صندوق للتعاون وتقديم المساعدة في إطار الأمم المتحدة تكون له موارده الخاصة ويعمل عن كثب مع المؤسسات المالية الدولية.

ولكن يتعين علينا أيضا أن نواصل الجهود التي تبذل في محافل أخرى. وسوف تكون جهودنا في مكافحة تمويل الإرهابيين عديمة الجدوى إن لم نعبئ كل الوسائل المتاحة لنا - في مجموعة الدول الثماني، وفي فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، وفي محافل أخرى - وإن لم نشرك بشكل كامل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتعتزم فرنسا، بصفتها الرئيسة الحالية لمجموعة الدول الثماني، أن تعطي زخمها قويا للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد اللازمة لصنعها التي اعتُمدت في اجتماع القمة الذي عقد في كاناناسكيس.

لقد حان وقت اتخاذ إجراءات لقطع الصلة بين الإرهاب الدولي والتهديدات الأخرى المتمثلة في انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالأسلحة، والتمويل غير القانوني، وتعتزم فرنسا منع الجماعات الإرهابية من استخدام المصادر المشعة المنتشرة في كل أنحاء العالم في صنع "القنابل القذرة". وسوف نقدم مقترحات محددة في هذا الصدد، خصوصا بهدف إعداد اتفاقية دولية تعزز الضوابط المفروضة على استخدام ونقل مثل هذه المصادر المشعة.

ولننظر إلى الأمور بتبصر. إن الإرهاب يقتات على الظلم. لذلك، من الضروري إعداد نموذج للتنمية المنصفة من أجل القضاء على الإرهاب نهائيا وعلى نحو حاسم. ولهذا، يتعين علينا أن نعمل دون كلل لحسم الأزمات الموجودة في العراق، وفي كوريا، وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة، لأنها لب الأزمات الموجودة في المنطقة وفي العالم كله. ويتعين علينا أن نجعل التنمية مرة أخرى في بؤرة شواغلنا، ونعبئ المزيد من الموارد ونتحلى بالمزيد من الإبداع والابتكار. وأخيرا يتعين علينا أن نعزز الحوار فيما بين الثقافات وأن نتجاوز الاختلافات. وتضطلع الأمم المتحدة بدور لا مندوحة عنه في هذا الصدد.

ونرى بوضوح أن هناك حاجة ملحة إلى العمل. فكل نقطة من النقاط التي ذكرتها تحتاج إلى إجراءات. إننا نمسك بزمام مصيرنا في أيدينا. فلنبدأ هذه العملية دون إبطاء، ولنضع جداول زمنية لاستكمالها. وأقترح أن نخطط للالتقاء في الدورة المقبلة للجمعية العامة - ربما في إطار دورة استثنائية للجمعية العامة - لاعتماد تدابير جديدة تستهدف إعطاء تأثير ملموس للزخم الجديد الذي نعتزم إعطاءه لتعبئة جهودنا.

إن مكافحة الإرهاب قضية عالمية لأن الإرهاب شر عالمي. والسبيل الوحيد للانتصار على الإرهاب هو من خلال الوحدة والابتكار والعمل.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، الوارد في الوثيقة S/2003/60. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، فرنسا، شيلي، الصين، غينيا، الكاميرون، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣).

أشكر جميع المشاركين على الدور الذي اضطلعوا به في أعمال هذه الجلسة. وأوجه الشكر بشكل خاص إلى جميع وزراء الخارجية، وممثلي الجمهورية العربية السورية وشيلي، والأمين العام.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم أعماله في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.
